الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عبد الحميد بن باديس – مستغانم –

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

قسم المالية والمحاسبة

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

تخصص: تدقيق محاسبي ومراقبة التسيير

عنوان المذكرة

أثر جودة المعلومة المالية على تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية

من أعداد الطالبة:

عبد العزيز آسية

تحت إشراف الأستاذ:

بن زيدان ياسين

أعضاء لجنة المناقشة

الأستاذ/ بن حمو عبد الله	رئيسا	أستاذ مساعد	جامعة مستغانم
الأستاذ/ بن زيدان ياسين	مشرفا	أستاذ مساعد	جامعة مستغانم
الأستاذ/ بلعياشي بومدين	مناقشا	أستاذ مساعد	جامعة مستغانم

السنة الدراسية2015/2014

إهداء

إهداء

إلى كل من نطق بكلمة التوحيد لسانه وصدقها قلبه، إلى كل من صلى على سيدنا وحبيبنا محمد صلى الله عليه وسلم.

إلى أمي الغالية التي حملتني وهنا على وهن جنينا وسقتني لبن التوحيد مع الأخلاق رضيعا وعلمتني صغيرا ورافقتني بدعائها وحنانها كبيرا.

إلى أبي العزيز سندي المتين وأنيسي المعين، الذي بنوره مشيت طريقي فكان وصولي،وجعل لحياتي معنى وزرع في قلبي بسمة الحياة وبعث في فؤادي بهجة .

إلى كل أفراد عائلتي إخوتي وأخواتي .ونسيبي ,والى البراعم الصغيرة ،إلى كل الأصدقاء ,كما لا أنسى الأستاذ المشرف على هذه المذكرة.

إلى من علموني حب العلم وزرعوا في داخلي حب العمل والجد, جدي وجدتي رحمهما الله.

والى كل من يحمل ذرة حب لنا ولم أذكره والى كل شموع العلم التي كانت تنير دربي.

إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة جهدي وعصارة فكري.

آسية

تشکرات

تشكرات

الحمد لله الذي وفقنا وعلمنا ما لم نكن نعلم، ومنحنا القوة والصبر لإتمام هذا العمل ، ونصلي ونسلم على أشرف خلق الله وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهديه إلى يوم الدين

أتقدم بالشكر الجزيل إلى والديا العزيزين.

وأتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ المشرف بن زيدان ياسين،على قبوله بالإشراف عليا،فلم يبخل عليا بآرائه وتوجيهاته القيمة التي أنارت لي طريقي .

وأتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ عوام محمد الذي ساعدني ووجهني في مكان تربصي ،وآمل أن يجد في هذه الأسطر كل الشكر والتقدير ،عرفانا مني بالجميل.

كما أشكر كل من ساعدني في انجاز هذا العمل المتواضع من قريب أو من بعيد والى كل أساتذتي منذ بداية مشواري الدراسي.

آسيا

الفهرس

الفهرس

التشكرات	
اهداء	
قائمة الجداول	
مقدمة عامة	أ .....ج
الفصل الأول:تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية.	7
المبحث الأول: ماهية الأداء المالي.	8
المطلب الأول:تعريف الأداء و أهدافه.	8
المطلب الثاني:العوامل المؤثرة في الأداء.	9-10
المطلب الثالث:مفهوم الأداء المالي و أهميته	11
المبحث الثاني:ماهية تقييم الأداء المالي.	12
المطلب الأول:تعريف تقييم الأداء المالي وأهميته.	12
المطلب الثاني:معايير و مؤشرات تقييم الأداء المالي.	13
المطلب الثالث:أركان تقييم الأداء المالي و المراحل التي تمر بها عملية تقييم الأداء المالي	16
المبحث الثالث: استخدام المؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي	17
المطلب الأول:إعداد الميزانية المالية	17
المطلب الثاني: مؤشرات التوازن المالي	20
المطلب الثالث: التحليل بواسطة النسب المالية	26
خاتمة الفصل الأول	35
الفصل الثاني:جودة المعلومة المالية	
مقدمة الفصل الثاني	35
المبحث الأول:ماهية البيانات و المعلومات	38
المطلب الأول:تعريف البيانات و أنواعها	38
المطلب الثاني:تعريف المعلومة	39
المطلب الثالث:مصادر الحصول على المعلومة.	40

المبحث الثاني:المعلومة المالية في المؤسسة.	41
المطلب الأول:تعريف المعلومة المالية.	41
المطلب الثاني:خصائص المعلومة المالية.	41
المطلب الثالث:دور المعلومة المالية في المؤسسة.	43
المبحث الثالث:مفهوم جودة المعلومات المالية.	44
المطلب الأول:تعريف جودة المعلومة المالية.	44
المطلب الثاني:قياس جودة المعلومة المالية.	45
المطلب الثالث:المحددات الأساسية لجودة المعلومة المالية و أهم العوامل المؤثرة فيها.	46
خاتمة الفصل الثاني	49
الفصل الثالث:دراسة ميدانية لمديرية توزيع الكهرباء والغاز –DD–	50
مقدمة الفصل الثالث	51
المبحث الأول:عرض شامل للشركة الوطنية للكهرباء و الغاز	52
المطلب الأول:تقديم الشركة الجزائرية للكهرباء والغاز	52
المطلب الثاني:تقديم مديرية توزيع الكهرباء والغاز بولاية مستغانم	56
المطلب الثالث:الهيكل التنظيمي للمديرية	58
المبحث الثاني: عرض الميزانية المالية والتشخيص المالي لمديرية توزيع الكهرباء والغاز	62
المطلب الأول:اعداد الميزانية وجدول حسابات النتائج	70–62
المطلب الثاني:حساب مؤشرات التوازن المالي لمديرية توزيع الكهرباء والغاز	74–71
المطلب الثالث : التحليل واسطة النسب المالية	81–75
خاتمة الفصل الثالث	82
الخاتمة العامة	85
قائمة المراجع	89
الملاحق	

قائمة الجداول

قائمة الجداول:

الرقم	قائمة الجداول	الصفحة
1.1	شكل الميزانية المالية	**19**
2.1	شكل الميزانية المالية المختصرة	**20**
3.1	عوامل تغيير رأس المال العامل	**21**
4	الميزانية المالية لمؤسسة توزيع الكهرباء والغاز	**62**
5	ميزانية الأصول لمؤسسة توزيع الكهرباء والغاز	**64**
6	ميزانية الخصوم لمؤسسة توزيع الكهرباء والغاز	**66**
7	جدول حسابات النتائج لمؤسسة توزيع الكهرباء والغاز	**68**
8	حساب رأس المال العامل	**71**
9	حساب رأس المال العامل	**72**
10	احتياج رأس المال العامل	**73**
11	حساب الخزينة	**74**
12	حساب نسبة السيولة العامة	**75**
13	حساب نسبة السيولة المختصرة	**75**
14	حساب نسبة السيولة الفورية	**76**
15	حساب نسبة قابلية السداد.	**77**
16	حساب معدل دوران الأصول لنسبة النشاط	**77**
17	حساب نسبة التمويل الدائم الخاص بالاستقلالية المالية	**78**
18	حساب نسبة التمويل الذاتي الخاصة بالاستقلالية المالية	**78**
19	حساب نسبة الاستقلالية المالية	**79**
20	حساب نسبة التمويل الخارجي الخاصة بالاستقلالية المالية	**79**
21	حساب نسبة المردودية المالية	**80**
22	حساب نسبة المردودية الاقتصادية	**80**
23	حساب نسبة المردودية التجارية	**81**

مقدمة عامة

مقدمة عامة :

تسعى المؤسسات الاقتصادية لاتخاذ مواقع هامة في السوق لتحسين أدائها و وضعيتها التنافسية و ذلك في ظل الانفتاح نحو العالم الخارجي،حيث تعمل المؤسسة جاهدة لتحقيق عدة أهداف مسطرة ومن أهمها ضمان استمرارها و بقائها في مجال نشاطها،و ذلك يتطلب معرفة دقيقة بالتغيرات الخارجية و كذا التنبؤ الدقيق بالتغيرات المستقبلية لوضع الخطط و الحلول المناسبة لمواجهتها،كما يجب تحديد الثغرات الناجمة عن الخطط و الأهداف و ذلك بتقييم أهدافها الفعلية.

و يعتبر الأداء المالي من المقومات الرئيسية للمؤسسة حيث يوفر نظام متكامل للمعلومات الدقيقة و الموثوق بها لمقارنة الأداء الفعلي لأنشطة المؤسسة من خلال مؤشرات محددة لتحديد الانحرافات عن الأهداف المحددة سابقا،كما أنه يهتم باستخدام مؤشرات مالية لقياس مدى انجاز المشروع،كما له أهداف من بينها التعبير عن أداء المؤسسة و يعتبر الدعم الأساسي للأعمال المختلفة التي تمارسها المؤسسة.

و يحتل تقييم الأداء المالي مكانة بالغة الأهمية في الدراسات و الأبحاث المحاسبية للمؤسسة لأنها تساعده على الرقابة الجيدة من أجل التحقق من بلوغها إلى الأهداف المراد تحقيقها،لذلك فان المؤسسة تشخص وضعيتها المالية،و هذا بمعاينة المرد ودية و معدل نمو الأرباح.

و كلما كانت المعلومة المالية جيدة كانت الوضعية مدروسة جيدا لأن المعلومة المالية أصبحت عنصرا هاما في عناصر الإنتاج لها دور هام في تحديد فعالية و كفاءة المنظمة لذلك توجهت المؤسسات إلى تصميم و بناء أنظمة معلومات من أجل السيطرة على الكم الهائل من المعلومات الضرورية لإبادة المؤسسة،و تعد المحاسبة من أهم و أقدم نظم المعلومات في المنظمة و هي أحد المصادر الرئيسية للمعلومة .

انطلاقا من أهمية المعلومة المالية و جودتها في تقييم الأداء المالي في المؤسسة و اتخاذها القرارات الصائبة المتعلقة بها نقوم بطرح الإشكالية الآتية:

– ما هو أثر جودة المعلومة المالية على عملية تقييم الأداء المالي في المؤسسة؟

من خلال هذا التساؤل يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

1–فيما تفيد عملية تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية؟

2–فيما تتجلى أهم أسباب تقييم الأداء المالي؟

3–ما هي خصائص المعلومة المالية و فيما تتجلى مصادرها؟

الفرضيات:

1–إن تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية يسمح بتحديد المشاكل و الثغرات التي تعاني منها المؤسسة و بالتالي اتخاذ الإجراءات الصحيحة اللازمة.

2– إن من بين أسباب تقييم الأداء المالي في المؤسسة هو ضمان بقائها واستقرارها و استمرارها.

3–إن الملائمة أي صلاحية المعلومة هي من أحد خصائص المعلومة المالية.

– مبررات اختيار الموضوع:

هناك عدة أسباب لاختيار هذا الموضوع منها:

– الرغبة الشخصية في معرفة هذه الدراسة بكامل حذافيرها و توسيع المعارف في مجال تقييم الأداء المالي في المؤسسة.

- نظرا لأهمية الموضوع في الساحة الاقتصادية و المهنية و كذلك الأهمية الكبيرة لأثر جودة المعلومة المالية على مستوى الأداء المالي.

- معرفة إلى أي مدى تؤثر جودة المعلومة المالية على الأداء المالي.

-أهمية الموضوع:

تنبع أهمية الموضوع في معرفة الأداء المالي في المؤسسة و كيفية تقييمه اعتمادا على جودة المعلومة المالية و معرفة النتائج المتحصل عليها من جراء جودة المعلومة المالية.

- أهداف الموضوع:

لا يمكن أن تخلو أي دراسة من الغايات العلمية التي أقيمت من أجلها وهي على النحو التالي:

- محاولة فهم الأداء المالي وأهميته.

- معرفة مدى تحقق الأهداف المسطرة بفعالية ودقة.

- معرفة الثغرات و الانحرافات الواقعة في نشاط المؤسسة.

- إقناع جميع المؤسسات بأهمية المعلومة المالية و جودتها و كيفية تأثيرها على الأداء المالي.

- إثبات أن تقييم الأداء المالي هو أحسن طريقة للتأكد من جودة المعلومة المالية.

-منهج البحث:

لبلوغ أهداف البحث السابقة وللإجابة عن الإشكالية المطروحة في هذا البحث ولإثبات أو نفي الفرضيات الموضوعة,تم الاعتماد على المناهج العلمية التالية:

المنهج الوصفي: عند استعراض المفاهيم الأساسية المتعلقة بالأداء المالي وتقييمه، والبيانات والمعلومة المالية وجودتها

المنهج التحليلي: عند دراسة النسب المالية ومؤشرات التوازن المالي وتحليل الوضعية المالية للمؤسسة.

-حدود الدراسة:

تمثلت حدود دراستنا المكانية علة مستوى مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز بمستغانم،وقد امتدت الدراسة بجانبها النظري والتطبيقي بحدود زمنية من شهر جانفي إلى غاية شهر ماي.

- خطة وهيكل البحث:

الإجابة على الإشكالية وكذا التساؤلات الفرعية المطروحة ,فقد تم تقسيم البحث الى مقدمة عامة ,ثلاثة فصول ,خاتمة عامة تضمنت المقدمة العناصر المنهجية العلمية ,والتي تتمثل في الإشكالية ,الفرضيات أهمية البحث ,أهداف البحث,منهج البحث .

تم تصنيف الفصول إلى فصليين نظريين وفصل تطبيقي.

الفصل الأول اشتمل على تقديم تقييم الأداء المالي للمؤسسة وذلك من خلال ثلاث مباحث يستعرض الأول ماهية الأداء المالي من خلال تعريف الأداء وأهدافه،العوامل المؤثرة في الأداء،مفهوم الأداء المالي وأهميته، والمبحث الثاني يتناول مفهوم تقييم الأداء من خلال تعريف تقييم الأداء المالي وأهميته،معايير ومؤشرات تقيم الأداء المالي،أركان تقييم الأداء المالي ، والمبحث الثالث يدرس نسب التحليل المالي و مؤشرات التوازن المالي لتقييم الأداء المالي.

أما الفصل الثاني فتم تخصيصه لجودة المعلومة المالية من خلال ثلاث مباحث، تم التطرق في المبحث الأول إلى ماهية البيانات والمعلومات من خلال تعريف البيانات وأنواعها وتعريف المعلومة ومصادر الحصول عليها،و المبحث الثاني المعلومة المالية في المؤسسة من خلال تعريف وخصائص ودور المعلومة المالية في المؤسسة،أما المبحث الثالث فضم مفهوم جودة المعلومة المالية من خلال تعريف وأبعاد تحقيق جودة المعلومة المالية،قياس جودة المعلومة المالية والمحددات الأساسية لجودة المعلومة المالية وأهم العوامل المؤثرة فيها).

ثم الفصل الثالث يمثل الدراسة الميدانية فقد حاولنا خلال هذا الفصل ربط الدراسة النظرية بالواقع ,بالتطرق لدراسة ميدانية لمديرية توزيع الكهرباء والغاز بمستغانم,في المبحث الأول قمنا بإعطاء لمحة عن المديرية وعرض هيكلها بكامل تفاصيله,وكذلك خصصنا المبحث الثاني للدراسة الميدانية في المديرية كما قمنا بدراسة الميزانية المالية وكيفية عرضها ودراسة نسب التحليل وقمنا بحساب مؤشرات التوازن المالي وشخصنا حالة المؤسسة.

الفصل الأول

تقييم الأداء المالي

في مؤسسة الاقتصادية

مقدمة الفصل:

يحتل تقييم الأداء المالي مكانة بالغة الأهمية في غالبية الاقتصاديات حيث ركزت عليه الكثير من الدراسات والأبحاث المحاسبية والإدارية، وذلك بسبب الندرة النسبية للموارد المالية التي تعتمدها المؤسسات قياسا بحجم الاحتياجات المالية الكبيرة لها والمتنافس عليها ومن هذا المنطلق نجد أن ضرورة الحصول وتحقيق العوائد القصوى وديمومة استمرار المنشأة ونموها باستغلالها الأمثل لتلك الموارد تعتبر غاية في الأهمية لما لها من تأثير مباشر وغير مباشر على كل جوانب حياة المؤسسة ولهذا فان تقييم الأداء المالي يعد أحد العناصر الأساسية للعملية الإدارية حيث يوفر للإدارة معلومات وبيانات تستخدم في قياس مديات تحقيق أهداف المؤسسة والتعرف على اتجاهات الأداء فيها ولهذا يوفر أساس في تحديد مسيرة المؤسسة ونجاحها ومستقبلها.

في هذا الفصل تطرقنا إلى ثلاث مباحث، المبحث الأول ضم ماهية الأداء المالي (تعريف الأداء وأهدافه، العوامل المؤثرة في الأداء، مفهوم الأداء المالي وأهميته)والمبحث الثاني ضم مفهوم تقييم الأداء (تعريف تقييم الأداء المالي وأهميته، معايير ومؤشرات تقيم الأداء المالي، أركان تقييم الأداء المالي)،أما المبحث الثالث فضم المؤشرات المالية لتقييم الأداء المالي.

المبحث الأول: تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية

المطلب الأول: تعريف الأداء وأهدافه

1- 1 تعريف الأداء: من التعاريف المهمة للأداء والتي يأخذ بها الكثيرون من الباحثين وهي كالتالي:

التعريف الأول: يشير الأداء إلى درجة تحقيق وإتمام المهام المكونة لوظيفة الفرد، ويعكس الكيفية التي يحقق أو يشبع بها الفرد متطلبات الوظيفة، هنا تؤكد صاحبة التعيف على ضرورة التمييز بين الأداء والجهد، فالجهد يشير إلى الطاقة المبذولة، أما الأداء فيقاس على أساس النتائج التي حققها الفرد، فمثلا الطالب فيبذل جهدا كبيرا في الاستعداد للامتحان، ولكن قد يحصل على درجات منخفضة وفي مثل هذه الحالة يكون الجهد المبذول عالي بينما الأداء منخفض[1].

التعريف الثاني:

يقصد بمفهوم الأداء المخرجات أو الأهداف التي تسعى المنظمة إلى تحقيقها ولذا فهو مفهوم يعكس كلا من الأهداف والوسائل المرغوب في إيجاد لها واقعها فعليا والتي ترتبط بين الأهداف التي تسعى هذه الأنشطة إلى تحقيقها داخلها[2].

التعريف الثالث:

يعرف الأداء على أنه القيام بأعباء الوظيفة من مسؤوليات وواجبات وفقا للمعدل المفروض أداؤه من العامل الكفء، ذلك المعدل الذي يمكن معرفته من خلال تحليل الأداء، أي من خلال دراسة كمية العمل والوقت المستغرق وانشاء علاقة عادلة بينهما[3].

التعريف الرابع:

الأداء هو فعل يعبر عن مجموعة من المراحل والعمليات وليس النتيجة التي تظهر في وقت من الزمن[4].

---

[1] رواية حسن (2000)، "إدارة الموارد البشرية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ص 215.

[2] الذرة عبد الباري إبراهيم (2003)، "تكنولوجيا أداء بشري في منظمات (منظمة العربية للتنمية إدارية)"، قاهرة، مصر، ص 15.

[3] أحمد زكي البدوي (1992)، "معجم مصطلحات اجتماعية"، مكتبة لبنان، بيروت، ص 310.

[4] بن حمود يوسف (2010)، "تخطيط استراتيجي للموارد البشرية على مستوى المؤسسة ودوره في تحسين أداء الأفراد"، مذكرة ماجستير، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، ص 77.

يعتمد الأداء المتفوق لمنظمات الأعمال على الموجودات الملموسة وغير الملموسة ،حيث ينظر بعض الباحثين إلى عملية تقييم الأداء على أنها لاحقة لعملية اتخاذ القرارات، الغرض منها فحص المركز المالي والاقتصادي للمنظمة في تاريخ معين وذلك كما في استخدام أسلوب التحليل المالي والمراجعة الإدارية.

1- 2 أهداف الأداء:

يتطلب نظام الموازنات التخطيطية الفعال أن تقوم إدارة المنظمة ببناء أهداف أداء لكل قطاع من قطاعات المنظمة، وتقوم الإدارة العليا بالإفصاح عن أهداف الأداء لمديري القطاعات في المنظمة من خلال الموازنات التخطيطية الدورية لتلك القطاعات، سيطلق على مثل هذا النظام اصطلاح نظام موازنات الأداء[1]، ويتم التنسيق بين أهداف الأداء لكل قطاع بصورة يمكن معها تحقيق الأهداف الشاملة للمنظمة اذا التزم كل قطاع بتنفيذ أهداف الأداء المحددة له، بحيث أنه إذا تم تحقيق الأهداف المحددة لكل قطاع على حدة فان النتيجة النهائية أو محطة ذلك تتمثل في تحقيق الأهداف الشاملة للمنظمة[2].

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في الأداء

يجب أن يأخذ المسؤولين في اعتبارهم عند تقييم الأداء لمنظمة ما تشغيل عوامل قد تؤثر في أداء ومن بين تلك العوامل ما يلي:

- **الاختلاف الملحوظ في حجم العمل قد يؤثر في الأداء:** فالمنظمة التي تعالج حجما كبيرا من العمل قد تحتاج إلى موارد لكل وحدة عمل أقل مما تحتاج إليه أخرى لديها حجم أقل من نفس العمل.
- **وجود أو عدم وجود الأعمال المتأخرة قد يؤثر في معدل الإنتاج:** إن سبب النقص في العمل المتاح "وقت الانتظار "لدى العاملين انخفاضا في معدل الإنتاج، وعلى النقيض فان كثرة العمل المتأخر عن المعتاد يمكن أن تسبب تعجلا ومعدلا أعلى للإنتاج مثل هذا المعدل المتعجل قد لا يمكن تحقيقه دائما ويتولد عنه انخفاض في نوعية المنتج النهائي.

[1] عبد المقصود لبيان وآخرون (2003)، "المحاسبة وتكنولوجيا المعلومات(نظام معلومات المحاسبة وتطبيقها على الحساب)"، جامعة الإسكندرية، مصر، ص 38.

[2] عبد المقصود لبيان (1997)،" مدخل إلى نظام معلومات المحاسبة"، دار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، ص 59.

- **التحسينات التنظيمية والإجرائية ذات أثر مباشر على الأداء:** يتوقف معدل الانتاج على عوامل عدة منها ملائمة الترتيبات التنظيمية والاجرائية فالتعديل التنظيمي مثلا الذي يغير من تدفق وتتابع العمل عادة ما يترتب عليه تغيرا في معدل الانجاز ومكينة العملية اليدوية ترتب ارتفاعا واضحا في معدل الانتاج وبالمثل فان اختصار خطوات العمل في عملية ما يقلل من الموارد المطلوبة لإنهاء وحدة العمل.
- **الأداء في العمليات المتماثلة قد يتباين بحسب التوطن الجغرافي للوحدات من جراء الظروف المحلية:** قد تتباين معدلات الانتاج بسبب الظروف المحلية حتى ولو أدى نفس النشاط في مواطن مختلفة بنفس درجة الكفاءة من ذلك مثل في عملية ينطوي على حصر وتسجيل الأفراد الداخلين والمغادرين لدولة ما حيث هؤلاء الأفراد قابلون للعد قد يتباين معدل الحصر والتسجيل بحسب ما إذا كان الحصر يتم في الموانئ البحرية أو الجوية أو فقط العبور على الحدود البرية، فدرجة التفتيش المطلوبة عند كل موطن من هذه المواطن وانتظام تدفق حركة الدخول والمغادرة واختلاف اللغات المستخدمة عند كل مواطن ...الخ ،كلها متغيرات تؤثر على معدل الإنتاج.
- **نوعية وحدة العمل التام قد تقضى إلى معدلات مختلفة الإنتاج:** معدلات الأداء كمية بطبيعتها وقد تحتوي على متغيرات عن نوعية العمل المنجز، وقد تظهر عملية ما مثلا معدلا جيدا للإنتاج لكنها من الناحية النوعية قد تتمثل في أداء رديء.

إن الهدف الأساسي الذي تسعى إليه كل المؤسسات والمنظمات على اختلاف مستوياتها وإمكانيتها هو تحقيق جميع الأهداف التي قامت من أجلها هذه المؤسسة وبمعدلات عالية من الفعالية والكفاءة في العمل وذلك بتوفير الجو الملائم للعمال الذي يحفزهم على أداء تلك الأعمال بفعالية أكبر.

- **مدى تغطية مستوى النشاط للمصاريف العامة:** ومنه فان الأداء يعبر عن مدى قدرة المؤسسة على الاستغلال الأمثل لمواردها في الاستخدامات ذات الأجل الطويل والقصير من أجل تشكيل ثروة.

الأداء المالي هو مدى نجاح المؤسسة في استغلال كل الموارد المتاحة لديها من موارد مادية ومعنوية أفضل استغلال وتحقيق الأهداف المسطرة من طرف الإدارة[1].

[1] محمد محمود الخطيب (2009)، "الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات"، دار الحامد، عمان، ص 48.

المطلب الثالث: مفهوم الأداء المالي وأهميته.

1- 1 مفهوم الأداء المالي:

يمثل الأداء المالي المفهوم الضيق لأداء المؤسسات حيث يركز على استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى انجاز الأهداف، ويعبر الأداء المالي عن أداء المؤسسات حيث أنه الداعم الأساسي للأعمال المختلفة التي تمارسها المؤسسة، ويساهم في إتاحة الموارد المالية وتزويد الشركة بفرص استثمارية في ميادين الأداء المختلفة والتي تساعد على تلبية احتياجات أصحاب المصالح وتحقيق أهدافهم[1].

ومما سبق فان الأداء المالي:

- أداة تحفيز لاتخاذ القرارات الاستثمارية وتوجيهها تجاه المؤسسات الناجحة فهي تعمل غلى تحفيز المستثمرين للتوجه إلى المؤسسة أو الأسهم التي تشير إلى معاييرها المالية على التقدم والنجاح وغيرها.
- أداة لتدارك الثغرات والمشاكل والمعيقات التي قد تظهر في مسيرة المؤسسة فالمؤشرات تدق ناقوس الخطر إذا كانت المؤسسة تواجه صعوبات نقدية أو ربحية أو لكثرة الديون والقروض ومشكل العسر المالي والنقدي وبذلك تنذر إدارتها للعمل لمعالجة الخلل.
- أداة لتحفيز العاملين والإدارة في الشركة لبذل المزيد من الجهد بهدف تحقيق نتائج ومعايير مالية أفضل من سابقتها.
- أداة للتعرف على الوضع المالي القائم في المؤسسة في لحظة معينة ككل أو لجانب معين من أداء المؤسسة أو لأداء أسهمها في السوق المالي في يوم محددة وفترة معينة[2].

1- 2 أهمية الأداء المالي: تنبع أهمية الأداء المالي بشكل عام في أنه يهدف إلى تقييم أداء المؤسسات من عدة زوايا وبطريقة تخدم مستخدمي البيانات ممن لهم مصالح مالية في المؤسسة لتحديد جوانب القوة والضعف في المؤسسة والاستفادة من البيانات التي يوفرها الأداء المالي لترشيد القرارات المالية للمستخدمين[3].

[1] طاهر منصور،حسين شحدة،"إستراتيجية التنويع والأداء المالي:دراسة ميدانية في منشأة عراقية"،دراسات العلوم الادارية،المجلد 30،العدد2،2003،ص296.

[2] السعيد فرحات جمعة،"الأداء المالي لمنظمات الأعمال "الطبعة الاولى،دار المريخ للنشر،الرياض،2002،ص37.

[3] دونالد ووتز،"101 طريقة لتطوير أداء الشركات"،الطبعة الأولى ،دار الفاروق للنشر والتوزيع،مصر،2002،ص17.

وتنبع أهمية الأداء المالي أيضا وبشكل خاص في عملية متابعة أعمال المؤسسات وتفحص سلوكها ومراقبة أوضاعها وتقييم مستويات أدائها وفعاليته وتوجيه الأداء نحو الاتجاه الصحيح والمطلوب من خلال تحديد المعوقات وبيان أسبابها واقتراح إجراءاتها التصحيحية وترشيد الاستخدامات العامة للمؤسسات [1].

المبحث الثاني: ماهية تقييم الأداء المالي

المطلب الأول: تعريف تقييم الأداء المالي وأهميته

1-1 تعريف تقييم الأداء المالي.

عملية تقييم الأداء المالي للمؤسسة تعني تقديم حكم له قيمة على ادارة الموارد الطبيعية والمادية والمالية المتاحة للمؤسسة وذلك لخدمة رغبات أطرافها المختلفة، أي يعتبر تقييم الأداء المالي للمؤسسة قياسا للنتائج المحققة أو المنتظرة في ضوء معايير محددة سلفا تعتبر عملية تقييم الاداء المالي في المؤسسة عملية بالغة الاهمية وذلك بما تخدم مختلف الأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة وذلك للأسباب التالية:

- تحديد مستوى تحقيق الأهداف من خلال قياس ومقارنة النتائج، مما يسمح بالحكم على الفعالية.

- تحديد الأهمية النسبية بين النتائج والموارد المستخدمة مما يسمح بالحكم على الكفاءة .

حيث أن الفعالية هي تحقيق أهداف المؤسسة وفقا للموارد المتاحة، أما الكفاءة فهي تقوم على الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة بغرض الوصول الى الأهداف المسطرة.

وتهدف المؤسسة الاقتصادية بصفة عامة الى تحقيق الربح، لذا فتقييم الأداء المالي يعتبر أداة رئيسية لازمة للإجراء الرقابي في المؤسسة، فهو يظهر عن طريق تصحيح وتعديل الإستراتيجية والخطة الموضوعة وترشيد استخدامات الموارد المتاحة، وهذا يساهم في بقائها في بيئة تنافسية وهي ترتكز على المصادر التمويلية والاستثمارية لها[2].

2-1 أهمية تقييم الأداء في المؤسسة : تكمن أهمية تقييم الأداء في المؤسسة فيما يلي:

- تساعد على توجيه الادارة العليا الى مراكز المسؤولية التي تكون أكثر حاجة الى الاشراف؛

[1] محمد محمود الخطيب، المرجع السابق، ص 48.
[2] السعيد فرحات جمعة، مرجع سبق ذكره، ص 38.

- يقوم على ترشيد الطاقة البشرية للمؤسسة في المستقبل، حيث يتم ابراز العناصر الناجحة وتنميتها، وكذلك لإبراز العناصر غير المنتجة التي يتطلب الأمر الاستغناء عنها،
- مساعدة مدراء الأقسام على اتخاذ القرارات التي تحقق الأهداف من خلال توجيه نشاطاتهم نحو المجالات التي تخضع للقياس والحكم[1].

المطلب الثاني: معايير ومؤشرات تقييم الأداء المالي

تتطلب عملية تقييم الأداء توفر مجموعة من المعايير لغرض حساب مستوى الأداء الذي حققته الوحدة والوقوف على مستوى تطور أي جانب من جوانب نشاطها، و المعايير تفسر من خلال مجموعة من المؤشرات فالمعيار يعني الأساس أو الركيزة التي تستند إليها عملية التقييم. أما المؤشر فهو أداة للقياس وتفسير المعيار. فقياس الأداء وتقييمه مرهون باختيار المعايير و المؤشرات التي تعكس فعلا الأداء المراد تقيمه.

1-1 تقويم الأداء المالي:

يعني تقويم الأداء تقديم حكم Jugement ذو قيمة Valeur حول إدارة الموارد المادية و المالية، فهو قياس النتائج المتحققة أو المنتظرة على ضوء معايير محددة سابقا لتحديد ما يمكن قياسه. ومن ثم مدى تحقيق الأهداف لمعرفة مستوى الفعالية و تحديد الأهمية النسبية بين النتائج و الموارد المستخدمة مما يسمح بالحكم على درجة الكفاءة.

يهدف تقويم الأداء إلى الكشف عن مدى تحقيق القدرة الإيرادية أي قدرة المؤسسة على توليد إيرادات سواء من أنشطتها الجارية أو الرأسمالية أو الإستثنائية، والقدرة الكسبية وهي قدرة المؤسسة على تحقيق الإيرادات من أنشطتها الموضحة سابقا من أجل مكافأة عوامل الإنتاج وفقا للنظرية الحديثة.

ويعرفه البعض بمدى تمتع وتحقيق المؤسسة لهامش أمان عن حالة الإعسار المالي وظاهرة الإفلاس أو بتعبير آخر مدى قدرة المؤسسة على التصدي للمخاطر والصعاب المالية[2].

[1] منصور حامد محمود، ثناء عطية فراج (1994)، المراجعة الادارية وتقويم الأداء، جامع القاهرة التعليم المفتوح، مصر، ص ص78- 79.

[2] دادن عبد الغني (2006)، قراءة في الأداء المالي والقيمة في المؤسسة الاقتصادية، مجلة الباحث، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة ورقلة، العدد 04، الجزائر، ص 41.

1-2 معايير الأداء المالي:

مفهوم المعيار: يعرف المعيار كمفهوم عام كونه أية وسيلة للقياس يمكن الإستعانة بها في اتخاذ قرار، حكم موضوعي على حالة معينة. و قد يأخذ أشكالا مختلفة، فقد يكون قاعدة قانونية أو اقتصادية أو اجتماعية وقد يكون عبارة أو جملة قياسية أو قاعدة رياضية تأخذ شكل نسب ومعدلات تغذى بمعلومات إحصائية من واقع المشروع والشركة وعادة ما يركن المحللون إلى المعايير الرياضية.

إن معظم هذه المعايير تعتمد على القواعد المحاسبية والوثائق المحاسبية و الإقتصادية والتقنية، إن المعلومات التي تحتويها السجلات المحاسبية والوثائق الإقتصادية تقدم أفضل المؤشرات التي تساعد مقومي الأداء المالي في حساب المعايير المستخدمة (المعتمدة)، فإن الميزانية العمومية والكشوفات المالية التحليلية وحسابات الأرباح والخسائر والمعلومات الإقتصادية كالعرض والطلب والإنتاج والقيمة المضافة تلعب دورا هاما كمقاييس[1].

إن التوصل إلى رقم معين لا يعني شيئا للمحللين الماليين ما لم تتم مقارنته بغيره من الأرقام لمعرفة الموقف المالي، فالنسب المالية لا تعني شيئا في حد ذاتها، فينبغي مقارنتها بمعايير نسب أخرى. وهناك عدة معايير للمقارنة وهي:

– المعايير التاريخية: "تعتمد هذه المعايير على أداء منظمات الأعمال للسنوات السابقة" إذ تمكن المحلل المالي الداخلي من حساب النسب المالية، وأهمية هذا المعيار تستمد من فائدته في إعطاء فكرة عن الإتجاه العام والكشف عن مواضع الضعف والقوة. وبيان الوضع المالي الحالي مقارنة بالسنوات السابقة وذلك لغرض الرقابة على السنة المطلوبة وتقييم الأداء من الإدارة العليا. فظلا عما تقدم من فائدة كبيرة في تحسين كفاءة الإدارة المالية.

– المعايير القطاعية (الصناعية): تشير هذه المعايير إلى معدل أداء مجموعة من المؤسسات في القطاع الواحد. أي مقارنة النسب المالية للمؤسسة بالنسب المالية للمؤسسات المساوية لها في الحجم وفي طبيعة النشاط، ويستفاد منها بدرجة في عملية التحليل لأنها مستمدة من القطاع ذاته.

– المعايير المطلقة: وهي أقل وأضعف من المعايير الأخرى من حيث الأهمية، وتشير تلك المعايير إلى وجود خاصية متأصلة تأخذ شكل قيمة ثابتة لنسبة معينة مشتركة بين جميع المؤسسات وتقاس بهاالتقلبات الواقعية، ورغم اتفاق الكثير من الماليين على عدم قبول المعايير المطلقة في التحليل المالي إلا أن هناك بعض النسب المالية مثل نسب التداول...الخ.

[1] مجيد الكرخي (2007)، تقويم الأداء المالي باستخدام النسب المالية، دار المنهج للنسر والتوزيع، عمان، الأردن، ص ص57-58.

– المعايير المستهدفة: هذه المعايير تعتمد نتائج الماضي مقارنة بالسياسات والإستراتيجيات و الموازنات كذلك الخطط التي تقوم المؤسسات بإعدادها.أي مقارنة المعايير التخطيطية بالمعايير المحققة فعلا لحقبة زمنية ماضية.ويستفاد من هذه المعايير في تحديد الإنحرافات من أجل أن تستطيع المؤسسات بعد ذلك اتخاذ الإجراءات التصحيحية لها[1].

1- 3 مقاييس الاداء المالي:

وذلك باستخدام النسب المالية التي هي عبارة عن علاقة بين البسط ومقام. وقيم البسط والمقام هي البيانات والأرقام التي تعرضها الميزانية العامة وقائمة الدخل، شرط أن تكون العلاقة مرتبطة بالأداء ومفسرة له. ومن أهم هذه المقاييس[1]:

– المقاييس المتعلقة بالربحية (نقطة التعادل): وهي النقطة التي تتساوى فيها التكاليف الكلية مع العائد من المبيعات أو يكون حجم المبيعات مساوي لحجم مبيعات التعادل، وعندما يزيد حجم المبيعات عن حجم التعادل فإن الفرق يسمى ربح مردودية وهو مؤشر يدل على زيادة مستوى الأداء والعكس هو تكلفة العطالة. وتفيد نقطة التعادل في تتبع أثر زيادة حجم المبيعات على قيمة الربح أو الخسارة وكذلك مراقبة تأثير زيادة أو نقص التكاليف المتغيرة أو الثابتة على الربح.

– معدل العائد على الإستثمار (ROI): ويمثل نسبة صافي الربح إلى قيمة رأس المال المستثمر وهو من أهم المؤشرات المستخدمة في تقييم الأداء وقياسه مدى نجاعة القرارات الإستثمارية.

– القيمة الإقتصادية المضافة: وهو من المقاييس الأداء المالية الحديثة، تم تطويره واستخدامه من طرف أحد مكاتب الدراسات الأمريكية.

فمفهوم القيمة المضافة الإقتصادية هي المعيار الأدق تحليلا وتفسيرا وتمثيلا للقيمة، فاعتمادها للأداء المالي كنتيجة للسياسات التمويلية (المزيج التمويلي يضمن الهيكل المالي وهيكل المالي رأس المال، الرفع المالي، الوفر الضريبي، تخفيض تكلفة هيكل رأس المال، سياسة توزيع الأرباح). والتوضيفات المالية للفوائض وهو ما يسمى بالمكون المالي للقيمة Good Will Financier[2].

[1] علاء فرحات الطالب (2011)،" الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي"، دار الصفاء، عمان، ص ص73- 74.

[2] محمد الصغير قريشي (22 و23 نوفمبر 2011)، عمليات المصادر الخارجية كمدخل لتحسين أداء المؤسسة الاقتصادية، مداخلة في الملتقى الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، الطبعة الثانية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة ورقلة، ص 115.

المطلب الثالث: أركان تقييم الأداء المالي والمراحل التي تمر بها عملية تقييم الأداء المالي

1- 1 أركان تقييم الأداء المالي: تركز عملية تقييم الأداء المالي على الأركان الأساسية التالية:

- وجود أهداف محددة مسبقا :من المؤكد أن عملية تقييم الأداء لا توجد الا حيث توجد أهداف محددة مسبقا، وقد تكون في صورة خطة أو سياسة أو معيار أو نمط أو قرار فاللوائح المالية وقوانين ربط الموازنة وما تتضمنه من قواعد وضوابط، كذلك التكاليف النمطية ومعدلات الأداء المعيارية، أهداف محددة مسبقا يتم على أساسها تقييم الأداء.
- قياس الأداء الفعلي: يتم قياس أو تقدير الأداء الفعلي عادة بالاعتماد على ما توفره النظم المحاسبية والأساليب الاحصائية من بيانات ومعلومات ويجب توفير عاملين مدربين للقيام بهذه الأعمال مع استخدام الآلات المستحدثة متى كان ذلك مناسبا لسرعة عرض نتائج القياس أو التقدير واتخاذ القرارات الخاصة بها.
- مقارنة الأداء الفعلي بالمعايير :يتم مقارنة الأداء المحقق بالمعايير لتحديد الانحرافات سواء كانت إيجابية أو سلبية و لتمكين الادارة من التنبؤ بالنتائج المستقبلية، وجعلها قادرة على مجابهة الأخطاء قبل وقوعها من أجل اتخاذ الاجراءات اللازمة التي تحول دون وقوعها، ويجب أن تركز الرقابة على الانحرافات الهامة، ووجود فرق مدربة على المحاسبة والاحصاء يؤدي إلى سرعة كشف الانحرافات وتسهيل المقارنة بين النتائج المحققة والموضوعة.
- اتخاذ القرارات المناسبة لتصحيح الانحرافات :ان اتخاذ القرارات لتصحيح انحراف ما يتوقف على البيانات والمعلومات المتاحة عن الأهداف المحددة مسبقا وقياس الأداء الفعلي ،ومقارنة ذلك الأداء المحقق بالهدف المخطط، لذلك فان تحليل الانحراف وبيان أسبابه يساعدان على تقدير الموقف واتخاذ القرار المناسب الذي يجب أن يكون في الوقت المناسب، ومحددا بوضوح نوع التصحيح المطلوب ،آخذا في الاعتبار جميع الظروف المحيطة بالقرار.

ولذلك يمكن القول بأن عملية تقييم الأداء تهدف للتعرف على مدى تحقيق الوحدات الادارية للأهداف الموضوعة لها، كما أنه بواسطتها تتوافر لدى الأجهزة المختصة المعلومات والبيانات اللازمة والضرورية للتخطيط الجيد مستقبلا.

1- 2 المراحل التي تمر بها عملية تقييم الأداء المالي: تمر عملية تقييم الأداء بعدة مراحل أهمها:

- الحصول على البيانات والمعلومات الاحصائية :وذلك من خلال القوائم المالية المتمثلة في الميزانية ،جدول النتائج وقائمة التدفق النقدي والقوائم الأخرى والملاحق المرفقة بالتقارير المالية اضافة الى المعلومات المتعلقة بالسنوات السابقة، والبيانات المتعلقة بأنشطة المنشآت المتشابهة.
- تحليل ودراسة البيانات والمعلومات المتعلقة بالنشاط: حيث يتعين توفير مستوى الموثوقية والاعتمادية في هذه البيانات وقد يتم الاستعانة ببعض الطرق الاحصائية المعروفة لتحديد مدى الموثوقية بهذه البيانات.
- إجراء عملية التقييم :باستخدام المعايير و النسب الملائمة للنشاط الذي تمارسه الوحدة الاقتصادية على أن تشمل التقييم النشاط العام للوحدة الاقتصادية و ذلك بهدف التوصل الى حكم موضوعي و دقيق و يمكن الاعتماد عليه .
- تحديد الانحرافات: وذلك بمقارنة نتائج التقييم مع الأهداف المخططة للوحدة و أن الانحرافات التي حصلت في النشاط قد تم حصرها و تحديد أسبابها وأن الحلول اللازمة لمعالجة الانحرافات قد اتخذت و أن الخطط قد وضعت للسير نحو الأفضل في المستقبل.
- متابعة العمليات التصحيحية للانحرافات :و ذلك بتزويد نتائج التقييم إلى الإدارات المختلفة داخل الوحدة للاستفادة منها في رسم الخطط القادمة و زيادة فعالية المتابعة و الرقابة.

المبحث الثالث: استخدام المؤشرات المالية في تقيم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية

المطلب الأول: إعداد الميزانية المالية

يمكن أن تعرف الميزانية المالية على أنها جدول يتضمن جانبين، جانب الأصول وجانب الخصوم، وترتب الأصول حسب درجة السيولة ومبدأ السنوية، وترتب الخصوم حسب تاريخ الاستحقاق ومبدأ السنوية[1].

مبادئ إعداد الميزانية المالية: هناك مبادئ لترتيب عناصر الأصول وعناصر الخصوم وهي كالتالي:

1- ترتيب عناصر الأصول: ترتب عناصر الأصول وفق لمبدأين التاليين:

- مبدأ السيولة: أي المدة التي تستغرقها للتحول إلى سيولة في حالة النشاط العادي للمؤسسة.

[1] بوشاشي بوعلام (1997)، المنير في التحليل المالي وتحليل الاستغلال، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، ص99.

- مبدأ السنوية: فإذا وجد أصل يتعدى السنة فيعتبر من الأصول الثابتة، أما إذا كانت مدته لا تتعدى السنة فتعتبر من الأصول المتداولة.

2- ترتيب عناصر الخصوم: ترتب عناصر الخصوم وفق للمبدأين التاليين:

- مبدأ الاستحقاق: أي وفق المدة المحددة لاستحقاق هذه الخصوم.
- مبدأ السنوية: إذا كانت تتعدى السنة فتعتبر من الديون الطويلة الأجل، أما إذا كانت أقل من السنة فتعتبر من الديون قصيرة الأجل[1].

الميزانية المختصرة: هي الجدول الذي يظهر لنا المجاميع الكبرى للميزانية المرتبة حسب مبدأ الاستحقاق (للخصوم)، والسيولة (للأصول)، ويراعى في عملية التقييم التجانس بين عناصر كل مجموعة، وتستعمل هذه المجاميع في عملية التحليل.

[1] حسن لبيهي (1994)، التحكم المالي في المؤسسة الصناعية، مذكرة ماجستير، علوم التسيير، معهد العلوم الاقتصادية، الجزائر، ص 39.

الشكل رقم (1.1): شكل الميزانية المالية

الأصول	الخصوم
- الأصول الثابتة - الاستثمارات المعنوية - الاستثمارات المادية - قيم ثابتة أخرى - قيم مالية	-الأموال الدائمة الأموال الخاصة ديون مالية متوسطة وطويلة الأجل
مجموع الأصول الثابتة	**مجموع الأموال الدائمة**
-الأصول المتداولة - قيم الاستغلال **- قيم قابلة للتحقق**	ديون قصيرة الأجل
مجموع الأصول المتداولة	**مجموع الديون قصيرة الأجل**
مجموع الأصول	**مجموع الخصوم**

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مجيد الكرخي،تقويم الأداء المالي باستخدام النسب المالية.

الشكل رقم (1. 2) : شكل الميزانية المختصرة

الأصول	المبالغ	الخصوم	المبالغ
الاستخدامات الثابتة		**الموارد الثابتة**	
الأصول المتداولة		**الخصوم المتداولة**	
مجموع الأصول		**مجموع الخصوم**	

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مجيد الكرخي،تقويم الأداء المالي باستخدام النسب المالية.

المطلب الثاني: مؤشرات التوازن المالي

هناك ثلاث توازنات تستعمل من طرف المحلل المالي و تتمثل أساسا في رأس المال العامل ،احتياج رأس المال العامل و الخزينة.

1- رأس المال العامل(FR): هو من أهم مؤشرات التوازن المالي ،و يسمى أيضا هامشا الأمان ،تجد له عدة تعريفات منها:

"أنه هامش الأمان بالنسبة المؤسسة"

"هو فائض الأموال الدائمة على الأصول الثابتة بمعنى الحصة من الأموال الدائمة التي يمكن توجيهها للتمويل الأصول الثابتة[1] ،و يمكن حسابه بطريقتين :

[1] P. Conso, R. Lavaud (1982), fonds de roulement et politique financier, Dunod, Paris, p 08.

- من أعلى الميزانية :

رأس المال العامل= الأموال الدائمة– الأصول الثابتة.....fr.≤0

- من أسفل الميزانية :

رأس المال العامل=الأصول المتداولة–ديون قصيرة الأجل.....fr.≤0

الجدول رقم(1.1): عوامل تغيير رأس المال العامل في الجدول التالي:

عوامل انخفاض رأس المال العامل	عوامل ارتفاع رأس المال العامل
– زيادة رأس مال الشركة – تكوين مختلف الاحتياطات – ارتفاع القروض طويلة الأجل – تحقيق الأرباح – التنازل عن الاستثمارات بالبيع .	– النقص في الأموال الدائمة – تخفيض رأس المال – توزيع جزء من الاحتياطات أوالنتائج (رهن التخصيص)حصول خسائر – الزيادة في مستوى المخزون لمواجهة الطلب الزائد.

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مجيد الكرخي،تقويم الأداء المالي باستخدام النسب المالية.

- هناك أنواع من رأس المال العامل يمكن تلخيص أهمها فيما يلي:

- رأس المال العامل الخاص FRC: وهو المقدار الإضافي من الأموال الخاصة عن تمويل الأصول الثابتة [1]،و تحسب بالعلاقة التالية:

رأس المال العامل الخاص= الأموال الخاصة– الأصول الثابتة

أو:

رأس المال العامل الخاص= الأصول المتداولة – مجموع

الهدف من دراسة رأس المال العامل الخاص هو البحث عن استقلالية المؤسسة اتجاه الغير، و مدى تمكنها من تمويل استثماراتها بأموالها الذاتية .

- رأس المال العامل الإجمالي (FRG): هو مجموع عناصر الأصول التي يتكلف بها نشاط استغلال المؤسسة و هي مجموعة الأصول التي تدور في مدة سنة أو أقل، تشمل مجموعة الأصول المتداولة، ويحسب بالعلاقة التالية:

رأس المال العامل الإجمالي الصافي(FRNG)=موارد دائمة –استخدامات مستقرة

أو:

رأس المال العامل الإجمالي=مجموع الأصول –مجموع الأصول الثابتة

والهدف من دراسة رأس المال العامل الإجمالي هو البحث عن قيمة المبالغ التي مولت بها المؤسسة أصولها المتداولة، و هذا يعني أننا نقوم بتحديد الأموال التي يمكن استرجاعها في فترة قصيرة، و تحديد مسار المؤسسة، أي في طريق النمو أو التدهور[2].

[1] ناصر دادي عدون، مرجع سبق ذكره، ص 46.

[2] P. Conso, R. Lavaud, Op Cit, p 08.

- رأس المال العامل الخارجي :هو جزء من الديون الخارجية التي تمول رأس المال العامل الإجمالي ،أو الأصول المتداولة ،و بحسب العلاقة التالية:

رأس المال العامل الخارجي=مجموع الديون

والهدف من دراسة رأس المال العامل الخارجي هو تحديد مدى التزام المؤسسة بوعودها اتجاه الغير ،و إظهار نسبة المبالغ الخارجية التي مولت أصولها ،هذا بدوره يحدد لنا مدى ارتباط المؤسسة بالغير[1].

التفسير المالي لرأس المال العامل:

- رأس المال العامل الموجب :في هذه الحالة يمكن ملاحظة أن هناك زيادة في السيولة قصيرة الأجل على التزامات قصيرة الأجل، تدل على وجود هامش أمان لدى المؤسسة ،و هي وضعية مناسبة بالنسبة للمقدرة على السداد، لأن المؤسسة يمكن أن تواجه في أي وقت تسديد ديونها، لأنه مؤشر ايجابي يدل على قدرة المؤسسة على تسديد ديونها، كما يدل على أن المؤسسة تمول استثماراتها بالأموال الدائمة .
- رأس المال العامل المعدوم: و يستعمل في بعض حالات التسيير المثلى للمؤسسة، و يكون هذا عن طريق ربط الالتزامات مع الاستحقاقات بصفة دقيقة، و لكن يمكن أن تحدث بعض الاضطرابات في التسيير غير متوقعة ،مثلا يرتفع حجم المخزون في المؤسسة في ظروف غير عادية ناتجة عن عدم وجود طلب فعال على المنتجات، حيث يرجع هذا إلى أسباب تتعلق بالمؤسسة و تسييرها ،أو لم يكن في الحساب ،و ينجم عن ذلك عدة مخاطر في الآجال القصيرة خاصة فيما يتعلق بالقدرة على السداد .
- رأس المال العامل السالب :في هذه الحالة فان السيولة لا تغطي بصفة إجمالية المستحقات وهنا سوف تواجه المؤسسة مشاكل من جانب التوازن المالي، وخاصة بالنسبة للقدرة على الدفع و الاستدانة .

[1] ناصر دادي عدون ، المرجع السابق، ص 47.

هذا التحليل خاص بالمؤسسات الإنتاجية ،أما المؤسسات التجارية فإذا كان رأس المال العامل موجبا يدل على أن المؤسسة قد جمدت جزء من أموالها أما إذا كان معدوما فيعبر عن رشادة تسييرها و يعبر عن التحكم في التزاماتها مع حركة المقبوضات في المؤسسة.

وعموما يمكن للمؤسسة التجارية أن تعرف وضعية مالية يكون فيها رأس المال العامل سالب ،خاصة في حالة ما إذا كانت درجة تحول أصولها المتداولة أسرع من درجة استحقاقية ديونها القصيرة[1].

2- احتياج رأس المال العام(BFR): ندرس احتياج رأس المال العامل في الأجل القصير، وتصبح الديون قصيرة الأجل ما لم يصل موعد تسديدها و تسمى موارد الدورة ،بينما الأصول المتداولة التي لم تتحول بعد إلى سيولة فتسمى احتياج دورة الاستغلال.

احتياج رأس المال العامل= احتياجات الدورة – موارد الدورة

فيحاول المسير المالي الاستعانة بالموارد المالية في تنشيط دورة الاستغلال ،على أن تكون ملائمة بين استحقاقية الموارد مع الاحتياجات و تحسب بالعلاقة التالية:

احتياج رأس المال العامل=(أصول متداولة–قيم جاهزة)–(ديون قصيرة الأجل–السلفات المصرفية)

في احتياجات الدورة استثنائيا القيم الجاهزة، لأنها لم تصبح في حالة سيولة، و في موارد الدورة استثنيا السلفات المصرفية و كل الديون القصيرة الأجل.

[1] دادي ناصر عدون، مرجع سبق ذكره، ص 47.

تغيرات احتياجات رأس المال العامل:

- احتياج رأس المال العامل الموجب: هذا يدل على أن المؤسسة بحاجة إلى مصادر أخرى تزيد مدتها عن السنة و ذلك لتغطية احتياجات الدورة و تقدر قيمة تلك المصادر قيمة احتياجات رأس المال العامل مما يتوجب وجود رأس مال عامل موجب لتغطية العجز.
- احتياج رأس المال العامل السالب: هذا يعني أن المؤسسة قد غطت احتياجات دورتها، و لا تحتاج إلى موارد أخرى و نقول أن الحالة المالية للمؤسسة جيدة.
- احتياج رأس المال العامل المعدوم: عندما تكون موارد الدورة تغطي احتياجات الدورة، هنا يتحقق توازن المؤسسة ،مع استغلال الأمثل للموارد[1].

3- الخزينة: يمكن تعريف الخزينة على أنها عبارة عن مجموع الأموال التي بحوزة المؤسسة لمدة دورة الاستغلال، وهي تشمل صافي قيم الاستغلال أي ما تستطيع المؤسسة توفيره من مبالغ سائلة خلال دورة الاستغلال، ويمكن حساب الخزينة بطريقتين:

الخزينة(T)= رأس المال العامل الإجمالي– احتياج رأس المال العامل

أو:

الخزينة= القيم الجاهزة – سلفات مصرفية

و يمكن أن نميز ثلاث حالات للخزينة:

- الخزينة: هذا يدل على أن رأس المال العامل قادر على تمويل احتياجات الدورة ،و هناك فائض يضم إلى الخزينة ،إلا أن عملية تجميد الأموال ليست في صالح المؤسسة، لذلك ينبغي على المؤسسة استعمال هذه الأموال لتسديد ديونها قصيرة الأجل أو تحويلها إلى استثمارات .
- الخزينة السالبة: نجد أن احتياجات رأس المال العامل أكبر من رأس المال العامل ،أي أن المؤسسة تفتقر إلى أموال تمول بها عمليات الاستغلال فتلجأ إلى الاقتراض قصير الأجل، هذه الوضعية تعني أن رأس المال العامل

[1] بن خروف جليلة (2008- 2009)، "دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات"، مذكرة ماجستير، مالية مؤسسة، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، ص 91.

لا يغطي جزء من احتياجات الدورة ،و هذا ما يسبب اختلال في الخزينة نتيجة نقص الأموال السائلة لمواجهة الديون الفورية.

- الخزينة الصفرية: إذا كانت الخزينة صفرية هذا يعني أن رأس المال العامل مساوي لاحتياج رأس المال العامل، وهي الوضعية المثلى للخزينة لأنه لا يوجد إفراط أو تبذير الأموال مع عدم وجود احتياجات في نفس الوقت[1].

المطلب الثالث: التحليل بواسطة النسب المالية

تعتبر النسب المالية من أهم محاور التحليل الذي تستعمله المؤسسة لتحليل مركزها المالي، ولا يمكن استعمال النسب للحكم على وضعية المؤسسة الا بمقارنتها مع النسب النموذجية (المعيارية) الموضوعة من طرف المؤسسة أو من طرف القطاع الذي تنشط فيه هذه المؤسسة .

يمكن تعريف النسب على أنها :"علاقة بين قيمتين ذات معنى على الهيكل المالي للمؤسسة فيمكن أن تتعلق بصنف من الميزانية أو معطيات أخرى، كرأس المال أو القيمة المضافة، وتسمح هذه النسب للمحلل المالي بمتابعة تطور المؤسسة وتحديد صورتها للمتعاملين المهتمين بها كالمساهمين والبنوك؛

فأسلوب النسب المالية هو دراسة العلاقة بين عناصر القوائم المالية، ثم تفسير مدلول تلك العلاقة من خلال مقارنتها بالنسب المعيارية المتعارف عليها بين الماليين والمحللين ومن أهم هذه النسب نجد:

- نسبة السيولة؛
- نسبة النشاط؛
- نسبة التمويل والاستقلالية المالية؛
- نسبة المر دودية.

1- نسبة السيولة: تشير السيولة إلى مدى قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها الجارية عندما يحين ميعاد استحقاقها، أي أن الأصول تتحول الى نقدية وتستخدم النقدية بدورها في سداد التزاماتها قصيرة الأجل؛

[1] دادي ناصر عدون، مرجع سبق ذكره، ص 53.

وتهدف هذه المجموعة من النسب الى تحليل وتقييم رأس المال العامل والتعرف على درجة تداول عناصره، والهدف الرئيسي من تحليل هذه النسب هو الحكم على مقدرة المؤسسة على مقابلة التزاماتها الجارية.

وتتضمن هذه النسبة مجموعة من النسب وهي:

- السيولة العامة؛

- السيولة المختصرة؛

- السيولة الفورية.

1-1نسبة السيولة العامة: تعبر هذه النسبة عن مقارنة الأصول قصيرة الأجل مع الخصوم قصيرة الاجل وتحسب كما يلي[1]:

(المخزون +الحقوق +النقدية)/القروض قصيرة الأجل

أو بمعنى آخر:

الأصول المتداولة /القروض قصيرة الاجل

1<.....

يجب أن تكون هذه النسبة أكبر من الواحد، أي تحقيق رأس مال عامل صافي ايجابي مما يعطي للموردين ثقة أكبر بالمؤسسة، أما اذا كانت أقل من الواحد فالمؤسسة في حالة سيئة وعليها أن تدارك ذلك بزيادة الديون طويلة الأجل أو زيادة رأس مالها أو تخفيض الديون قصيرة الأجل.

1-2نسبة السيولة المختصرة: تقيس هذه النسبة قدرة سداد المؤسسة في المدى القصير وذلك عن طريق ابعاد المخاطر التجارية ،التي تؤثر على المخزونات وتحسب كما يلي:

(الأصول قصيرة الأجل-المخزونات)/القروض قصيرة الأجل

[1] منير صالح الهندي (1991)، الإدارة المالية: مدخل تحليلي معاصر، المكتب العربي الحديث، الطبعة الثانية، الإسكندرية، ص 46.

وبمعنى آخر:

(قيم قابلة للتحقق +قيم جاهزة)/القروض قصيرة الأجل

تحسب هذه النسبة بعد السنة الأولى للتحقق من تغطية الديون قصيرة الأجل بواسطة الحقوق خاصة في المؤسسات ذات المخزون البطيء[1].

3.1نسبة السيولة الفورية: تقيس هذه النسبة قدرة السداد للمؤسسة وذلك عن طريق استعمال مخزون النقدية المتاح، وذلك دون أن تكون هناك ضرورة لتصفية أو بيع المخزونات والذمم في المدى القصير، أو بعبارة أخرى تبين هذه النسبة قدرة المؤسسة على الدفع الفوري من موجوداتها لسداد ديونها وتحسب بالعلاقة التالية:

النقدية/قروض قصيرة الأجل

4.1نسبة قابلية السداد: تقيس هذه النسبة مدى تمويل المؤسسة لأصولها من خلال الاقتراض وتحسب بالعلاقة التالية:

مجموع الأصول/مجموع الديون

كلما انخفضت هذه النسبة دلت على قدرة المؤسسة على تسديد ديونها، بحيث تعبر على ديون الغير لدى المؤسسة، وبالتالي خطر أكبر للحصول على ديون أخرى في حالة طلبها، وبالتالي فهذه النسبة تقيس قدرة المؤسسة على تلبية التزاماتها[2].

[1] منير صالح الهندي، المرجع أعلاه، ص 46.

[2] منير صالح الهندي، نفس المرجع السابق، ص 48.

2- نسبة النشاط:

تقيس نسب النشاط الكفاءة التي تستخدم بها المؤسسة الموجودات أو الموارد المتاحة لها عن طريق اجراء مقارنة فيما بين مستوى المبيعات ومستوى الاستثمار في عناصر الموجودات، ونسب النشاط تعتبر مهمة لكل من له اهتمام بكفاءة الأداء والربحية للمؤسسة على المدى البعيد.

ويمكن تلخيص أهم نسب النشاط فيما يلي:

2.1 معدل دوران المخزون: تمثل هذه النسبة سرعة دوران المخزون لدى المؤسسة، وهي تعبر عن عدد المرات التي يدور فيها المخزون ،خلال دورة الاستغلال وتحسب كما يلي:

- في المؤسسات التجارية:

تكلفة شراء البضاعة/متوسط المخزون

- في المؤسسات الصناعية:

تكلفة شراء المواد الأولية/متوسط المخزون

كلما كانت هذه النسبة كبيرة كان ذلك دليلا على سهولة انسياب مخزون المؤسسة[1].

2.2 معدل دوران الأصول المتداولة: يعني ذلك دراسة العلاقة بين الأصول واستخدامها وتعبر هذه النسبة على مدى كفاءة ادارة هذا النوع من الأصول وتوليد مبيعات منها، ويحسب هذا المعدل بالعلاقة التالية:

صافي المبيعات/الأصول المتداولة

[1] أحمد عطا الله قطامين (1996)، التخطيط الاستراتيجي والإدارة الاستراتيجية (مفاهيم ونظريات وحالات تطبيقية)، الطبعة الأولى، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الأردن، ص 167.

3- نسب التمويل والاستقلالية المالية:

تعبر هذه المجموعة من النسب عن الهيكل التمويلي للمؤسسة، ومكوناته ومدى اعتمادها عن المصادر المختلفة للتمويل سواء الداخلية أو الخارجية، ومن أهم هذه النسب نجد ما يلي:

1.3-نسبة التمويل الدائم: تعبر هذه النسبة على مدى تغطية الأموال الدائمة للأصول الثابتة للمؤسسة وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{الأموال الدائمة/الأصول الثابتة} = \ldots 1$$

حتى تكون هده النسبة كمؤشر ايجابي للمؤسسة فانه يجب أن تكون قيمتها تساوي الواحد على الأقل ،أي قيمة الأموال الدائمة مساوية لقيمة الأصول الثابتة، وهو ما يجعل رأس المال العامل معدوم.

2.3- نسبة التمويل الذاتي: توضح هذه النسبة مدى اعتماد المؤسسة في تمويل استثماراتها بإمكانياتها الخاصة، وتحسب بالعلاقة التالية :

$$\text{الأموال الخاصة/الأصول الثابتة}$$

كلما كانت هذه النسبة أكبر من الواحد كان ذلك مؤشرا على الاستقلالية المالية للمؤسسة في تمويل استثماراتها.

3.3-نسبة الاستقلالية المالية :تقيس هذه النسبة درجة استقلالية المؤسسة عند دائنيها، وتحسب بالعلاقة التالية.

$$\frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{مجموع الديون}}$$

عادة ما يفضل الماليون أن تكون هذه النسبة محصورة بين 1 و2، واذا كانت كذلك فان البنوك توافق على اقراض المؤسسة[1].

[1] Stephane Griffiths (1996), gestion financière, Edition chihab, Alger, p 373

4.3-نسبة التمويل الخارجي: تعبر هذه النسبة عن مدى اعتماد المؤسسة على الأموال الخارجية في عملية التمويل، وتحسب بالعلاقة التالية:

مجموع الديون/مجموع الخصوم

كلما قلت هذه النسبة زادت من الممولين في قدرة المؤسسة بالوفاء بديونها[1].

4-نسبة المردودية: تعبر هذه النسب على قدرة مسيري المؤسسة على الاستخدام الأمثل لمواردها المتاحة بفاعلية وكفاءة للحصول على العائد، ومن أهم هذه النسب ما يلي:

1.4-المردودية المالية: تمثل هذه النسبة الربح المتحصل عليه مقابل كل وحدة نقدية من الأموال الخاصة المستعملة ،وتحسب بالعلاقة التالية[2]:

النتيجة الصافية (r net)/الأموال الخاصة(cp)

من الأحسن أن تكون هذه النسبة مرتفعة حتى لا تجد المؤسسة صعوبات في جذب مساهمين جدد اذا كانت بحاجة إلى ذلك.

2.4-المردودية الاقتصادية :تعبر هذه النسبة عن كفاءة المؤسسة في استخدام مواردها لتحقيق الأرباح و تحسب العلاقة التالية[3]:

النتيجة الصافية/مجموع الأصول

3.4-المردودية التجارية (نسبة الربحية الصافية):تعبر هذه النسبة عن مدى تحقيق المؤسسة لنتيجة صافية أي باستبعاد الضرائب المدفوعة عن رقم الأعمال و تحسب بالعلاقة التالية:

النتيجة الصافية /رقم الأعمال خارج الضرائب

[1] أحمد عطا الله قطامين، نفس المرجع السابق، 168.

[2] Jean pierre (1986), gestion financière, paris, pp 181- 182.

[3] إلياس بن الساسي ويوسف قريشي (2011)، التسيير المالي (الإدارة المالية)، الطبعة الثانية، الجزء الثاني، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، ص 167.

لا يتوقف استخدام هذه النسبة على دراسة بذاتها فقط، بل تسع إلى حد مقارنتها مع نسب المؤسسات التي تنشط في نفس الوقت القطاع، لأن ضعف هذه النسبة أمام نسب المؤسسات الأخرى يعني ضعف وضعها التنافسي في قطاع نشاطها .

4.4-مردودية النشاط (نسبة الهامش الإجمالي) :تسمح هذه النسبة باكتشاف القدرات التجارية للمؤسسة ،لذلك هي تستعمل فقط من طرف المؤسسات التجارية فهي توضح الربحية التجارية لمختلف عمليات الشراء بغرض اعادة البيع، وتحسب بالعلاقة التالية:

الهامش الاجمالي /رقم الأعمال خارج الضريبة

ومن الأحسن أن تكون هذه النسبة مرتفعة

1

إلياس بن الساسي ويوسف قريشي، المرجع أعلاه، ص 167.

.

5.4-نسبة ربحية الاستغلال: تسمح هذه النسبة بمعرفة مدى تمكن المؤسسة من تحقيق فائض مالي في نشاطها، وتحسب بالعلاقة التالية:

نتيجة الاستغلال/رقم الأعمال خارج الضريبة

6.4-نسبة القيمة المضافة: تستعمل هذه النسبة لقياس مردودية المؤسسات الانتاجية لأن القيمة المضافة تأخذ بعين الاعتبار معطيات عوائد الانتاج وتكاليفه، وتحسب بالعلاقة التالية:

القيمة المضافة/رقم الاعمال خارج الضريبة

كما يمكن إضافة النسب التالية:

نسبة الهامش: وتحسب بالعلاقة التالية:

صافي الربح قبل الفائدة والضريبة/صافي المبيعات

معدل العائد على حق الملكية: تعتبر هذه النسبة أحد أهم النسب المالية التي يتم تداولها في سوق الأوراق المالية كونها تعكس ربحية السهم الواحد وتحسب بالعلاقة التالية :

صافي الربح بعد الضريبة/حق الملكية

معدل العائد على الاستثمار: وتعتبر من أكثر المؤشرات التحليلية التي تستخدم في تقييم الأداء في المؤسسات والتي تهم الادارة والملاك والمستثمرين وتحسب:

صافي الربح قبل الفائدة والضريبة/مجموع الاستثمارات

5-القدرة على التمويل الذاتي: وهي نسبة توضح مدى اعتماد المؤسسة في تمويل استثماراتها، أي اعتمادها على قدراتها الداخلية أو عن طريق اللجوء الى مصادر خارجية وتحسب كما يلي[1]:

النتيجة الصافية+ مخصصات الإهتلاك

[1] إلياس بن الساسي ويوسف قريشي، نفس المرجع السابق، ص 167

خاتمة الفصل:

إن الموضوع الأساسي للأداء المالي وتقييمه هو الحصول على معلومات تستخدم لأغراض التحليل المناسبة لصنع القرارات الأفضل واختيار الوضعية الصحيحة والملائمة من وقت لآخر من خلال مؤشرات الأداء المالي للمؤسسة، ويتم تحديد المؤشرات التي توفر للمؤسسة أدوات وطرق تحليل الأداء المالي ،حيث أن الغرض من تقييم السيولة هو تحسين قدرة المؤسسات في الوفاء بالالتزامات، والغرض من تقييم الربحية وتحسينها هو تعظيم قيمة المؤسسة ،أما الغرض من تقييم النشاط هو معرفة كيفية توزيع المؤسسة لمصادرها المالية، أما الغرض من تقييم المؤسسة فهو يزودها بمجموعة من الميزات ذات الأبعاد الاقتصادية بالإضافة إلى تحسين القدرة الكلية للمؤسسة.

وتعبر المؤسسة عن أدائها المالي بعبارات تمثل رؤية موضوعية لمستوى الأداء من خلال صيغ ملموسة ذات قيم عددية وكمية بدلا من استخدام عبارات تؤكد على حقائق عامة حتى يتسنى للمؤسسات تحديد مستوى الأداء بدقة وفعالية.

الفصل الثاني
جودة المعلومة المالية

مقدمة الفصل:

لقد أصبحت المعلومة عنصرا هاما من عناصر الإنتاج ولها دور هام في تحديد فعالية وكفاءة المؤسسة، لذلك توجهت المؤسسات إلى تصميم وبناء أنظمة معلومات من أجل السيطرة على الكم الهائل من المعلومات الضرورية لإبادة المؤسسة، والمعلومة المالية هي معطيات تعبر عن الوضع المالي للمؤسسة، وتشمل هذه المعلومات التقارير المالية ،ويجب أن تكون المعلومة ملائمة وموثوقة حتى يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات.

وفي هذا الفصل تطرقنا الى ثلاث مباحث، المبحث الأول ضم ماهية البيانات والمعلومات ،أي (تعريف البيانات وأنواعها وتعريف المعلومة ومصادر الحصول عليها)،أما المبحث الثاني فضم المعلومة المالية في المؤسسة، (تعريف وخصائص ودور المعلومة المالية في المؤسسة)،والمبحث الثالث ضم مفهوم جودة المعلومة المالية،(تعريف وأبعاد تحقيق جودة المعلومة المالية، قياس جودة المعلومة المالية والمحددات الأساسية لجودة المعلومة المالية وأهم العوامل المؤثرة فيها).

المبحث الأول: ماهية البيانات والمعلومات

المطلب الأول: تعريف البيانات وأنواعها

1-1 تعريف البيانات:

هي المادة الأولية التي تستخلص منها المعلومات وهي بنود البطاقة الشخصية ومادة استقصاء النماذج وقراءة أجهزة القياس..الخ، أي أنها الإحصاءات والحقائق التي لا يتدخل فيها الفرد المادة الخام والتي يتم تشغيلها للحصول على المعلومات[1].

يمكن تعريفها كما يلي: البيانات تشير إلى الحقائق الخام التي تمثل وقائع أو الملاحظات اللتي تم رصدها حول ظاهرة ما، أو تعاملات في مجال الأعمال[2].

وبالتالي فالبيانات تتمثل في الحروف والأرقام والرسومات البيانية والصور.أو أي توليفة منهم، هذه التوليفة غير محددة العدد وغير مرتبطة.

1-2 أنواع البيانات: يمكن تقسيم أنواع البيانات وفق للغرض الذي تستخدم فيه إلى نوعين هما:

- بيانات داخلية: مثل البيانات التي توضح حجم المخزون، أرقام المبيعات، التكاليف، الحصة السوقية، معدلات الإنتاجية.

- بيانات خارجية: مثل البيانات المتعلقة بالمنافسين، الموردين، العملاء، الجهات الحكومية التي تتعامل معها وهناك العديد من الوسائل التي تستخدم في جمع البيانات مثل المسح الإحصائي من خلال قوائم الاستقصاء؛

المقابلات الشخصية ...الخ[3].

[1] سليم الحسني (1998)، "مبادئ نظم المعلومات الإدارية"، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، ص 38.

[2] طارق طه، التنظيم (2006)،"النظرية، الهياكل، التطبيقات"، دار الفكر الجامعي، مصر، ص424 .

[3] طارق طه، نفس المرجع، ص 425.

المطلب الثاني: تعريف المعلومة

إن المعلومة أصبحت تمثل اليوم مصدرا استراتيجيا هاما على مستوى المؤسسات وذلك لما يمكن تحقيقه من قدرات وميزات في مواجهة التهديدات واكتساب قوة جديدة وتدعيم لما هو موجود للمنافسة في السوق، فترى ماذا نعني بالمعلومات وما هي أهم المفاهيم المتصلة بها.

– **تعريف المعلومة:** تناول عدة باحثين في دراستهم حول المؤسسات مفاهيم وأساسيات المعلومات حيث تباينت واتفقت وجهات نظرهم في تعريفها ومن هذه التعاريف نذكر ما يلي:

تعرف المعلومة على أنها:" المعلومات هي المعطيات الناتجة عن معالجة البيانات يدويا أو حاسوبيا أو بالحالتين معا، ويكون لها سياق محدد ومستوى عالي"[1].

تعرف أيضا بأنها: تصور ما يحيط بها من مواقف، وتفسير ما يحدث من ظواهر وأحداث وصولا إلى التنبؤ الدقيق بما يمكن أن يحدث في المستقبل، ومن ثم يكون في إمكان الإدارة تعظيم قدرتها على إجراء الاتصالات واتخاذ القرارات ورسم الخطط الملائمة[2].

المعلومة هي بيانات تم تجهيزها ولها معنى لمستلمها أو مستخدمها ولها قيمة حقيقة أو متوقعة في العمليات الجارية أو المستقبلية لاتخاذ القرارات ويجب أن تضيف إلى ما تعرفه عن حدث أو مكان وتوضح لمستلمها شيء لا يعرفه أو لا يمكن التنبؤ به.

ويمكن في الأخير استخلاص من التعاريف السابقة أن المعلومات هي عبارة عن بيانات تمت معالجتها بشكل ملائم لتعطي معنى كاملا ويمكن استخدامها حاضرا ومستقبلا.

[1] كامل السيد ,فادية حجازي (1998)، " المعلومات الإدارية"، عمان، ص 54.

[2] أحمد محمد المصري،" الإدارة الحديثة"، لاتصالات، المعلومات ،القرارات"،مؤسسة شباب الجامعة، مصر، ص 206.

المطلب الثالث: مصادر الحصول على المعلومة.

وتتمثل فيما يلي:

–المصادر الداخلية : تتكون هذه المصادر من أشخاص أو إدارات داخل المؤسسة مثل: المشرفين ورؤساء الأقسام والمديرين بمختلف مستوياتهم، وهذه المصادر تغطي حقائق عن أساسيات مخططة ومنظمة لتدعيم القرارات إذا آن المستفيد المنتظر مدراء للحقائق المتاحة، ويتم تجميع البيانات الداخلية على أساس رسمي طبقا للأحداث التي وقعت بالفعل، وغالبا ما تمثل عملية استرجاع هذه المعلومات للمديرين الفعالية للخطط المسبقة[1].

المصادر الخارجية: تكون المصادر الخارجية البيئية مولدات وموزعات المعلومات الموجودة خارج نطاق المؤسسة، وتتضمن هذه المصادر بعض التقسيمات مثل: العملاء والموردين والمنافسين، والنشرات المهنية وغيرها...الخ[2].
المصادر الشفهية : تعرف على أنها المناقشات التي تجري بين العمال و كذا اللقاءات والاجتماعات.

المصادر الوثائقية: و تنقسم بدورها إلى مصادر أولية وأخرى ثانوية:

حيث أن المصادر الأولية تتمثل في الدوريات و البحوث الميدانية و كذلك الأطروحات الجامعية، ومن ميزات هذه المصادر أنها وسيلة للوصل إلى الكثير من الناس آما أنها تكون من قبل خبراء.

–أما المصادر الثانوية فيمكن حصرها في القوانين و الأجهزة الحكومية و كذا المطبوعات والمنشورات، ومن ميزة هذه المصادر أنها محددة و جاهزة وتكلفتها رخيصة نسبيا و تقدم حجم كبير من المعلومات. هناك طرق متعددة لجمع المعلومات و يتم اختيار أنسب طريقة تبعا إلى الاحتياجات وفيما يلي ذكر أهم الطرق:

–البحث و فحص السجلات : و تتم عن طريق متابعة الخريطة التنظيمية للملفات التقارير و نماذجها، سجلات العمل، القرارات، الشكاوى إضافة إلى المشاكل التي سجلت حين إعداد وتنفيذ الخطط و الموازنات و كذلك خرائط المسارات.

–أسئلة الاستبيان : هي استمارة يتم ملؤها من قبل المستوجب الذي يعتبر سيد القرار ويعتبر الاستبيان طريقة للكشف عن الحقائق و ميول الأفراد.

[1] علي محمد منصور (1999)، "مبادئ الإدارة،"أسس ومفاهيم"، مجموعة النيل العربية، ط1، مصر، ص90.

[2] محمد السعيد خشبة (1990)، "نظم المعلومات والمفاهيم التكنولوجيا"، دار المعارف، مصر ، ص51

–المقابلة الشخصية : هي من أهم الطرق للحصول على المعطيات إذ تساعد في ملاحظة سلوك الأفراد و الجماعات ومعرفة آرائهم.

–الملاحظة : تعتمد على إرسال الملاحظين لتسجيل الوقائع أثناء العمل على شكل إحصائيات الرقابة الموجودة.

–العينات : هي عبارة عن أخذ عينة من المدخلات و المخرجات أو عينة من المواقف مثل عينة على طلبات البيع، شكاوى العملاء، الموظفين.

–الانترنت : إن الانترنت أو ما يعرف بشبكة الشبكات، هي من أحدث طريقة لجمع المعلومات ظهرت مع التطور التكنولوجي، وسببها التفتح العالمي إضافة إلى الخدمات التي توفرها الشبكة فهي تتميز بسهولة الاستعمال و تكلفة منخفضة[1].

المبحث الثاني: المعلومة المالية في المؤسسة

المطلب الأول: تعريف المعلومة المالية

تشمل المعلومة المالية كل المعطيات الموضوعية والوقائع والأرقام التي تخص المؤسسة ويختلف طابع هذه المعلومات حسب طبيعة نشاط المؤسسة، كما تختلف المعلومات حسب طبيعة الأوراق المنشورة لدى الجمهور 'سندات الجمهور أو سندات الدين'.

الدعامة الأساسية لهذا التعريف في تحديد طبيعة المعلومات هي المؤسسة، لكن المعلومة التي يبحث عنها المستثمر هي أشمل من ذلك بحيث تخص كل الظروف الاقتصادية العامة السائدة في الدولة والتي تتأثر بدورها بالظروف الدولية[2].

المطلب الثاني: خصائص المعلومة المالية:

إن تدفق المعلومات يخضع لرقابة سليمة حتى تتمكن كل إدارة من الحصول على معلومات تتوفر فيها خصائص معينة، وهذه الخصائص إضافة إلى الدقة والشمول وكما عرضناه في خصائص البيانات نجد:

1– **الدقة:** تكون المعلومة خالية من الأخطاء ،حيث تكون دقيقة محددة موضوعية وصادقة ،غير غامضة ،تعكس الوضع كما هو بالفعل أي لا تحمل المعلومات المقدمة تقديرات غير حقيقة وإشاعات أو حسابات مزورة، وفيما يتعلق

[1] إيمان فاضل السمرائي (2002)، "هيثم محمد الزعبي، "نظم المعلومات الإدارية"، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ص 26.

[2] كامل السيد، فادي حجازي، مرجع سبق ذكره، ص 53.

بالمعلومات التي تنشرها المؤسسات المسعرة بالبورصة، فقد نصت المادة 04من قانون هيئة البورصة "المعلومات الموجهة للجمهور يجب أن تكون دقيقة وصادقة".

2-**الشمول**: من الضروري أن توفر مجموعة المعلومات المقدمة لمستعمليها كل شيء يحتاجونه لمعرفة موقف معين وبالرغم من استحالة الوصول إلى درجة الشمول يجب اتخاذ الإجراءات التي توفر أكثر المعلومات شمولا بقدر الإمكان.

3 – التوقيت:لا يمكن للمؤسسة الاستفادة من درجة دقة المعلومات ما لم تتوفر في الوقت المناسب وهذا يعني أن المعلومة تكون مناسبة زمنيا لاستخدامات المستفيدين خلال دورة معالجتها والحصول عليها، فهذه الخاصية ترتبط بالزمن الذي تستغرقه دورة المعالجة ومن أجل تحقيق هذه الخاصية فمن الضروري تقليص الوقت اللازم لهذه المعالجة.

4– الملائمة: صلاحية المعلومة هي الصلة الوثيقة بمقياس كيفية ملائمة نظام المعلومات لاحتياجات المستفيد منها بصفة جيدة، أي أن تكون المعلومة ملائمة ومطابقة لحاجة المستفيد لكونها البدائل المتاحة وهي بذلك تساعده في العمل الذي يقوم به.

5–الموضوعية: إن مصطلح الموضوعية يرتبط بالتعبير عن لحقائق بدون تحريف وبعيدا عن التحيز الشخصي ومن ثم فان الدليل الموضوعي هو دليل غير شخصي، والموضوعية درجات بحيث تتوقف كل درجة على قوة الإثبات كما أن الدليل المثبت لعملية معينة قد يكون موضوعيا تماما، موضوعيا بطريقة مقنعة أو مشكوك في موضوعيته أو غير موضوعي، لذلك فإن ضمان الموضوعية في المعلومات يعني ضمان اعتماد قواعد غير دائمة في إعداد وتقديم هذه المعلومات[1].

6 – قيمة المعلومة (اقتصاديات المعلومات): تتوقف صلاحية نظام معالجة المعلومات على قيمة (المعلومة التي يوفرها العنصران الرئيسيين في تكوين القيمة وهما[2]:

أ –كمية المعلومات: يمكن قياس كمية المعلومة عن طريق مجموعة من المقاييس من خلال خصائص المعلومة

[1] محمد القيومي محمد (1998)،" نظام المعلومات المحاسبية في المنشأة المالية"، المكتب الجامعي، ص 34.

[2] حسين حريم (1997)، " السلوك التنظيمي "سلوك الأفراد في المنظمات"، ص 311.

المذكورة سابقا، إضافة إلى مقياس الحجم الذي يمكن تعريفه بأنه سعة النظام وكمية المعلومات المتاحة للاستخدام بواسطة المستفيدين من نظام معالجة البيانات. ترتبط سعة النظام بإمكانية وصول المعلومة أي توجد علاقة بين حجم مكان التخزين وسرعة تداول المعلومات المخزنة.

ب– تكلفة المعلومة: تختلف تكلفة إنتاج المعلومة من مؤسسة لأخرى، وهذا سواء كانت التكلفة النسبية أو الكلية لتشغيل النظام، وهناك عدة عوامل تؤدي إلى الاختلاف في التكاليف الكلية أو النسبية:

- حجم المؤسسة .
- الطبيعة أو الغرض من التنظيم .
- نمط الإدارة واتجاهها .
- اختلاف طرق المحاسبة للتكاليف الخاصة بإنتاج المعلومات.

–كما يجب أن تكون المعلومات أكثر اختصارا حتى لا تترك لمتخذ القرار مجالا مفتوحا مما يؤدي الى ضياع الوقت، لذلك من الأفضل أن تحتوي المعلومات المتوفرة حقائق أساسية وضرورية فقط.

–وهناك خصائص أخرى تتمثل في:

– **العدالة:** يجب أن تتوفر المعلومات والبيانات المالية للجميع قصد ضمان الرشد عند اتخاذ القرارات وزيادة فعالية الأداء في السوق المالي والقضاء على ظاهرة عدم العدالة بين المستثمرين.

– **الاستمرارية:** تعني الانتظام في نشر المعلومات وعدم الاضطراب خاصة بالنسبة للقوائم المالية التي تنشرها المؤسسة المسعرة.

– **الحداثة:** وتعني تحديد الطرق المتبعة واستخدام تقنيات حديثة[1].

المطلب الثالث: دور المعلومة المالية في المؤسسة.

قيمة المعلومة في المؤسسة تتجلى باعتبارها المادة الأولية أو الخام لاتخاذ القرارات كما أنها تساعد في تحفيز العاملين والتنسيق بينهم وعموما فان دور المعلومة في المؤسسة يكمن فيما يلي:

[1] علي السلمي، السياسات (1995)، "الإدارية في عصر المعلومات"، عمان، ص 109.

- **المعلومة أساس اتخاذ القرارات:** اتخاذ القرارات داخل المؤسسة من أهم الوظائف التي يقوم بها المدير والهيئة المسيرة، وهذا ما يستوجب توفر معلومات ذات جودة، إذ تعتبر أساس اتخاذ القرار، فهي تساهم في التخفيض من درجة عدم التأكد التي تواجه متخذ القرار.
- **المعلومة عنصر اتصال:** أي وظيفة داخل المؤسسة (تموين،إنتاج.....)يجب أن تزود بالمعلومة حتى يمكن تنفيذها، ولا يكفي وجود المعلومة ولكن يجب أن تستخدم للربط بين مختلف أفراد وهياكل المؤسسة،أي أن المعلومة تصبح أداة اتصال داخلية، وتسمح أيضا للمؤسسة بأن تبقى على اتصال دائم بمحيطها.
- **المعلومة وسيلة تنسيق وفعالية:** تبادل المعلومة بين مختلف المستويات الإدارية أو في نفس المستوى هذا يسمح بالتنسيق بين مختلف النشاطات، فالمعلومة بهذا الشكل تربط مختلف الوظائف فيما بينها والسير الحسن لتدفق المعلومة يكسب المؤسسة فعالية وقدرة على المنافسة.
- **المعلومة كعامل تحفيز:** المناخ الاجتماعي الجيد داخل المؤسسة يكون في الغالب مرتبط بوجود نظام اتصال فعال، وحتى يتسنى للفرد أن يدمج في المؤسسة يجب أن يكون على علم بالقرارات الإدارية وأهدافها المرجوة وبعض المعلومات تعد مصدرا لتحفيز الأفراد فهي تزودهم بتقرير عن درجة كفاءتهم في أداء العمل وهي أيضا تساعدهم في التعرف على نتائج قراراتهم مما يدفعهم إلى بذل المزيد من الجهد.

المبحث الثالث: مفهوم جودة المعلومة المالية

المطلب الأول: تعريف وأبعاد تحقيق جودة المعلومة المالية.

1-1 تعريف جودة المعلومة المالية:

هي الخصائص التي تتسم بها المعلومة المالية وكذا القواعد الواجب استخدامها لتقييم نوعية المعلومة المالية.

ويؤدي تحديد هذه الخصائص إلى مساعدة المسؤولين عند وضع المعايير المحاسبية والمالية كما تساعد المسؤولين عند إعداد القوائم المالية في تقييم المعلومات المحاسبية ،التي تنتج من تطبيق طرق محاسبية بديلة[1].

2-2 الأبعاد المهمة لتحقيق الجودة في المعلومة المالية:

إن احترام أبعاد معينة في معالجة وإعداد المعلومة المالية يؤثر بالإيجاب على جودتها وهذه الأبعاد هي:

[1] ناصر محمد علي المجهلي (2008- 2009)، "خصائص المعلومة المحاسبية وأثرها في اتخاذ القرارات"، مذكرة ماجستير، جامعة باتنة، ص 72.

- التحديد: أي أن تكون المعلومة محددة بدقة؛

- السرعة: ان سرعة الوصول للمعلومة لها دور في تكافؤ الفرص لاستخدام المعلومة؛

- شمولية المعلومة: يجب أن تكون المعلومة مترابطة فيما بينها وشاملة في وصف الأحداث المعبرة عنها؛

- الملائمة: ملائمة المعلومة هي المقياس الأساسي لجودة المعلومة؛

- التوافق في التصوير أو التمثيل: يجب أن يتطابق شكل المعلومة مع وصفها للبحث؛

- التأكد: يجب أن تكون المعلومة المعدة من أطراف مختلفة تؤدي الى نتيجة واحدة[1].

المطلب الثاني :قياس جودة المعلومة المالية:

إن قياس جودة المعلومة يبقى نسبي، لكن أن تكون المعلومة بجودة عالية أفضل من لا جودة، وهذه بعض المعايير لقياس الجودة وهي:

2-1المنفعة:

هي استخدام المعلومة من أجل منفعة معينة، وتكمن جودة المنفعة في كمية المعلومة وسهولة الحصول عليها.

كما يمكن التمييز بين عدة أشكال للمنفعة:

- منفعة شكلية: تجانس الشكل مع احتياجات المستخدم؛

- منفعة زمنية: الحصول عليها وفت الحاجة لاستخدامها؛

- منفعة مكانية: سهولة الحصول عليها؛

- منفعة التقييم(التصحيحية):تكمن أهميتها في تقييم القرارات المتخذة.

[1] ناصر علي المجهلي، المرجع السابق، ص 71.

2-2 الدقة:

إن المعلومات الدقيقة تكون مهمة في التقييم الدقيق للأحداث سواء في المستقبل أو الحاضر أو الماضي.

2- 3التنبؤ:

كلما كانت المعلومة مساعدة على التنبؤ كلما كانت أكثر جودة، لأن من بين أهم أهداف المعلومة استخدام معلومات حقيقة عن الماضي في التنبؤ بمعلومات متوقعة عن المستقبل.

2-4 الفعالية:

هي العلاقة بين الأهداف والنتائج أي مدى تحقيق المعلومة للأهداف المسطرة لأجلها وذلك بمقارنتها مع نتائج استخدامها.

2-5الكفاءة:

هي العلاقة بين الاستخدام والنتائج، أي أن تكون المعلومة بأقل التكاليف وبأكثر منفعة من وراءها[1].

المطلب الثالث: المحددات الأساسية لجودة المعلومة المالية وأهم العوامل المؤثرة فيها

حسب الدراسة التي أجراها النظام المحاسبي المالي الجديد هناك قيدين أساسيين لتحديد محتوى المعلومة المالية وهي:

- ❖ الأهمية النسبية.
- ❖ التكلفة .

1/الأهمية النسبية:

تكمن أهمية المعلومة من خلال تقدير انعكاس مدى إهمالها أو عدم الدقة فيها على متخذ القرار ،حيث أن المعلومة المهمة نسبيا هي التي يؤدي نسيانها أو إهمالها إلى تحريف القرار والعكس، ومن خلال هذا نجد أن المعلومة المالية تنقسم إلى قسمين ،هامة نسبيا وغير هامة نسبيا وهذا نتيجة لوضعيتها من عتبة الاعتراف ،أي المعلومة الهامة نسبيا يجب إدراجها ومعالجتها بشكل دقيق ،أما المعلومة غير الهامة نسبيا فالعكس.

[1] ناصر علي المجهلي، المرجع السابق، ص 73.

إن اختيار درجة الأهمية النسبية للمعلومات تكون من خلال العناصر التالية:

- البيانات الكمية المرتبطة بالقوائم المالية؛
- حدود التجميع أو التفصيل للبيانات الكمية الواردة في القوائم المالية؛
- البيانات الكمية التي يمكن تقديرها بدقة كافية لإدراجها في القوائم المالية؛
- الخصائص التي يجب الإفصاح عنها بعبارات وجمل وصفية؛
- العلاقة الخاصة بين الوحدات والأفراد أو الجماعات المعنية، والتي تعبر على حقوق ومصالح أشخاص آخرين أو جماعات أخرى؛
- الخطة والتوقعات الملائمة للإدارة.

إن صعوبة التعامل مع كل المعلومات المالية من طرف المستخدمين أوجبت أن يكون:

– عملية إعداد القوائم المالية تحمل تلخيصا للكم الكبير من المعلومات بطريقة تجعلها ذات معنى لمستخدمي تلك القوائم؛

– عدم عرض بيانات غزيرة تكون مظللة وكذا عند عرض بيانات ملخصة؛

– عدم التوسع في العرض للمعلومات المالية غير الملائمة[1].

2/تكلفة المعلومة:

يسعى المستخدم للمعلومة المالية إلى تحقيق فائدة أو منفعة لاتخاذ القرار، لكن المستخدم يكون أمام قيد وهو تكلفة الحصول عليها مقابل الفائدة التي يجنيها من استخدامها، وبالرغم من أن المؤسسة هي التي تتحمل تكاليف عملية المعالجة والعرض للبيانات لتصبح عبارة عن معلومة جاهزة للاستعمال، إلا أن الأطراف الخارجيين هم الذين يقررون منفعتهم منها ،إن العلاقة بين المنفعة والتكلفة تظهر إشكالية ارتفاع التكاليف الخاصة بمعالجة ونشر المعلومة، وكذا مصاريف المراجعة والتدقيق التي تتحملها المؤسسة، إلا أن المؤسسة وخاصة الشركات المدرجة في البورصة تسعى لإظهار صورة راقية عن وضعيتها المالية من أجل كسب ثقة المساهمين وأصحاب المصلحة الآخرين.

وهناك قيود أخرى وهي:

[1] نمر محمد الخطيب، صديقي فؤاد (29 و30 نوفمبر 2011)، المؤتمر الدولي حول : الإصلاح المحاسبي في الجزائر، مدى انعكاس الإصلاح المحاسبي على جودة المعلومات المحاسبية والمالية تجربة الجزائر (النظام المحاسبي المالي SCF)، جامعة ورقلة، الجزائر,

- العرف الصناعي:

إن العرف الصناعي للمؤسسة هو عبارة عن عادات يتصف بها إما نشاط معين أو قطاع معين، وتعود أهمية هذه القيود كون المؤسسة تسعى إلى تكون متميزة في الإفصاح في قطاعها أو على الأقل في نفس المستوى لتمكين المستخدمين من المقارنة بين مختلف المؤسسات المتنافسة في نفس النشاط.

- التحفظ:

إن التحفظ عبارة عن سياسة الحيطة والحذر وهي نتيجة لعدم التأكد في بعض ظروف أو بسبب تعدد طرق القياس ،كل هذا يجعل المؤسسة تتحفظ في الاعتراف والعرض لمعلوماتها المالية في القوائم المالية المنشورة.

تغلب الجوهر الاقتصادي على الشكل القانوني:

من بين أهم خصائص المعلومة الملائمة أن تكون معبرة بصدق عن الأحداث والظروف الاقتصادية المتعلقة بها ،أي يجب تفضيل الجانب الاقتصادي على حساب الجانب القانوني في قياس وعرض المعلومة المالية[1].

[1] نمر محمد الخطيب، صديقي فؤاد، المرجع السابق.

خاتمة الفصل:

يختلف مفهوم البيانات عن المعلومات بالرغم من العلاقة الوثيقة بينها، فتمثل البيانات أرقاما أو كلمات أو رموز يمكن تخزينها بأي أسلوب، أما المعلومات فهي البيانات المفيدة أو بالأحرى المعطيات الناتجة عن معالجة البيانات وهذه البيانات تجهز ويكون لها معنى وقيمة لمستخدمها وهي تساعد في اتخاذ القرارات .

وللمعلومة عدة مصادر من بينها المصادر الداخلية والمصادر الخارجية، ولها عدة خصائص من بينها الدقة والشمول والحداثة .....الخ، ويكمن دورها أساسا في اتخاذ القرارات السليمة.

وجودة المعلومة المالية هي الخصائص التي تتسم بها المعلومة المالية، ويجب أن تكون المعلومة ذات جودة عالية، لأن جودة المعلومة المالية تلعب دورا هاما في فعالية وكفاءة القرارات، كما أنها تساعد في تحقيق الأهداف المسطرة بدون أي عراقيل وتكون النتائج دقيقة ومضمونة ولها مصداقية.

الجانب التطبيقي

مقدمة الفصل:

نتيجة لأهمية موضع الدراسة واتساعه،وبعد الانتهاء من الجانب النظري لا بد من ربط هذا الجانب بالجانب التطبيقي،وبهدف إثبات ما هو عملي من الموضوع فقد تم الاعتماد على الدراسة الميدانية لجمع المعلومات الخاصة بالدراسة ومعالجتها،وتشخيصها بطريقة عملية لغرض تحليل النتائج بالمنهج الإحصائي المناسب،فقد تم استخدام مختلف النسب المالية ومؤشرات التوازن المالي وذلك بغرض تحليل واختبار فرضيات الدراسة،وبالتالي التوصل إلى استخلاص النتائج.

وبغرض الإلمام بالجانب التطبيقي فقد قسم هذا الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: عرض شامل حول الشركة الوطنية للكهرباء والغاز

المبحث الثاني: عرض الميزانية المالية والتشخيص المالي لمديرية توزيع الكهرباء والغاز بمستغانم

المبحث الأول: عرض شامل للشركة الوطنية للكهرباء والغاز

المطلب الأول: تقديم الشركة الجزائرية للكهرباء والغاز.

أنشأت الشركة الوطنية الجزائرية سونلغاز بمقتضى الأمر 6959 المنشور في الجريدة الرسمية الصادرة في الأول أوت 1969 وحلت محل كهرباء وغاز الجزائر التي حلت بنفس المرسوم.

وقد أنشأت حسب قوانين التأمين الجزائرية سنة 1947 ومنذ إنشائها قامت المؤسسة بزيادة بيع الطاقة بتجهيز وصيانة الآلات الكهرومنزلية والغازية، وسهرت على استغلال الغاز والكهرباء في المجال الصناعي والمجالات الأخرى، وقد أوكلت لها مهمة إنتاج ونقل وتوزيع الكهرباء والغاز الطبيعي، ، ومنذ مرحلة الاستقلال سنة 1962 عرفت الجزائر طيف تسخير جهودها لإعادة تنظيم اقتصادها للاستجابة لمختلف الحاجيات الاجتماعية وذلك بقيام الشركة الأولى باقتناء تجهيزات ومعدات وأشغال كبرى خلال الفترة من 1962 إلى 1967 بتخفيض تسعيرة الغاز بنسبة 50% لتشجيع الاستهلاك المحلي وفي فترة 1967 إلى 1969 كان قرار إحدى أهداف هذا المخطط الثلاثي لإنعاش التنمية[1].

وبناءا على الطلب المتزايد على خدمات المؤسسة قامت سنة 1973 بإعادة تشكيل قواعدها ومنشاتها لتنتقل الطاقة الإنتاجية للمؤسسة من 624 ميغاوات سنة 1969 إلى 1200 ميغاوات سنة 1974 وذلك بفضل المراكز الحرارية المتواجدة في كل من عنابة، وهران بالإضافة إلى المولدات الغازية الموجودة في الجزائر، تقرت، غرداية، حاسي مسعود وأرزيو.

* وفي سنة 1978 طورت المؤسسة خدماتها على التكيف في هيكلتها بإنشائها للوسائل ذاتية الانجاز ولتحقيق أهداف المخطط الوطني بإعادة تهيئة الكهرباء بغية تلبية حاجيات حوالي مليون ومائتي مشترك، واستحدثت خطوط جديدة قدر طولها بـ: 60000 كلم ، وفي عام 1983 أنشأت مؤسسات فرعية مستقلة خلفا لوحدات الأشغال، تتخصص كل واحدة منها في ميدانها لتكون بذلك قادرة على الاستجابة لمتطلبات الاقتصاد الوطني وهذه المؤسسات هي:

[1]- مجلة سونلفاز وخبراء الطاقة ص 72.

1- مؤسسة إعادة تهيئة الكهرباء.

2- مؤسسة تثبيت الخطوط ذات التوتر العالي.

3- مؤسسة أعمال الهندسة.

4- مؤسسة الأعمال الصناعية.

5- مؤسسة صناعة المعدات الكهربائية وآلات القياس والرقابة.

وشركة سونلغاز هي مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري والتي تحتكر لحساب الدولة النشاطات التالية.

1- إنتاج، نقل وتوزيع الكهرباء.

2- نقل وتوزيع الغاز.

وكذلك تلتزم بـ:

* تلبية كل طلب على الكهرباء والغاز ضمن الشبكة الموجودة بنوعية وانتظام في الخدمة.

* ضمان القيام ببرامج تطوير الهياكل القاعدية الكهربائية والغازية وخاصة برامج إيصال الكهرباء والتوزيع العمومي للغاز.

* تطبيق المساواة في المعالجة لكل الزبائن.

إلا أنه وفي إطار التحولات الاقتصادية التي طرأت مؤخرا تحولت مؤسسة سونلغاز من شركة ذات طابع صناعي وتجاري إلى مؤسسة ذات أسهم، وهذا بموجب مرسوم رقم 201 المؤرخ بتاريخ 22 ذي القعدة 1422 الموافق لـ 5 فيفري 2002.

طرق جديدة سواءا في المجال التنظيمي أو المجال التسييري، فأصبحت بذلك عبارة عن مجمع يضم شركات كانت سابقا عبارة عن مديريات مركزية، فضمنت بذلك ديمومتها وفق ما يقتضيه الواقع الاقتصادي المعاش[1].

للمؤسسة ثروات مادية وفيزيائية وتتمثل هذه الأخيرة في منشئات الإنتاج، النقل، التوزيع وكذلك المنشئات القاعدية التابعة لها مثل مقرات الوحدات، نقاط استقبال الزبائن، ونظرا للتنظيم الهيكلي الذي تتميز به مؤسسة سونلغاز فقد تمكنت هذه الأخيرة من الصمود في وجه التغيرات التي عصفت بالعديد من المؤسسات الوطنية والدولية حيث مكنها التنظيم من إثبات جدارتها على مستوى المتوسط وذلك في إطار ما يعرف باقتصاد السوق وتماشيا مع التحولات السابقة الذكر عمدت المؤسسة الى انتهاج مايلي:

❖ **فيما يخص الغاز:**

* شبكة النقل تتكون من 4061 كلم من القنوات ذات الضغط المرتفع.

* شبكة التوزيع تتكون من 14025 كلم من القنوات ذات الضغط المتوسط والمنخفض.

❖ **فيما يخص الكهرباء:**

* 07 مراكز للمحركات البخارية بطاقة إجمالية تقدر بحوالي.275. مراكز إجمالية

* مجمع إنتاج يضم 04

* مولدات الديازال متواجدة في الجنوب وتمثل 184

* 08 موانع إنتاج بمحركات غازية بطاقة إجمالية 2349

إذ هناك طاقة إنتاج إجمالية للكهرباء ب: 5548

[1]- وثائق الشركة.

* شبكة النقل تتكون من 12236 كلم من الخطوط ذات التوتر العالي 60,220 تربط بين 138 محطة.

شبكة التوزيع على الزبائن ذات التوتر المتوسط 5,510,30 وذات التوتر المنخفض 380,220 تتكون من 173467 كلم [1].

[1]- مجلة سونلغاز وخبراء الشركة.

المطلب الثاني:تقديم مديرية توزيع الكهرباء والغاز بولاية مستغانم

مديرية توزيع الكهرباء والغاز فرع مستغانم باختصار وهي إدارة فرعية تابعة لشركة توزيع الكهرباء والغاز في الغرب ،يقع مقرها في طريق ميناء مستغانم.

مهمتها:

صيانة وتشغيل وتطوير شبكات الكهرباء وتوزيع الغاز، وضمان سلامة وجودة واستمرارية الخدمة في كل الولاية.

أعمالها:

– التكيف مع شبكات اليوم ومع التكنولوجيات الجديدة والمتجددة للحفاظ باستمرار بما يتماشى مع احتياجات العملاء.

– تأمين البنية التحتية من جهة ،واتجاهات الاستهلاك ،خاصة استهلاك الطاقة الاستيعاب للشبكة والمحطات الفرعية وتأمين الخطوط لتجاوز الظروف ،ومن جهة أخرى تنمية الإنتاج والحوادث الكبيرة.

– رضا الزبون بأفضل الشروط المطلوبة بتزويد العميل بالغاز والكهرباء.

– المساهمة في بناء سياسة اجتماعية تتفق مع قيمتنا وأهدافنا

– المرافقة والدعم وذلك في إطار برنامج التنمية وفقا لمهام المديرية.

– متابعة تطورات المنظمة على التكيف المستمر مع التغيرات والحقائق الجديدة في سوق الكهرباء والغاز

الترتيب:

تغطي مديرية توزيع الكهرباء والغاز لمستغانم 32بلدية بعدد سكاني إجمالي 860.000تتكون من:

- 8وكالات تجارية،4 لخدمات استغلال الكهرباء و 4 لخدمات استغلال الغاز.

- DD مستغانم تدير 156024عملاء الكهرباء و50096عملاء الغاز.

- في نهاية ديسمبر 2013،DD مستغانم حققت رقم أعمال الكهرباء 2217M/DA.

- DD مستغانم تسيير وتشغل KMS 1999 شبكة MT و3391kms شبكة BT.

- DDحققت أيضا رقم أعمال من الغاز 230M/DA،ولديها أيضا 825 ،من شبكات الغاز.

- بلغ العدد الكلي لعمالDD مستغانم في ديسمبر 2013 الى436 موظف من بينهم 132 مدير.

المطلب الثالث:الهيكل التنظيمي للمديرية

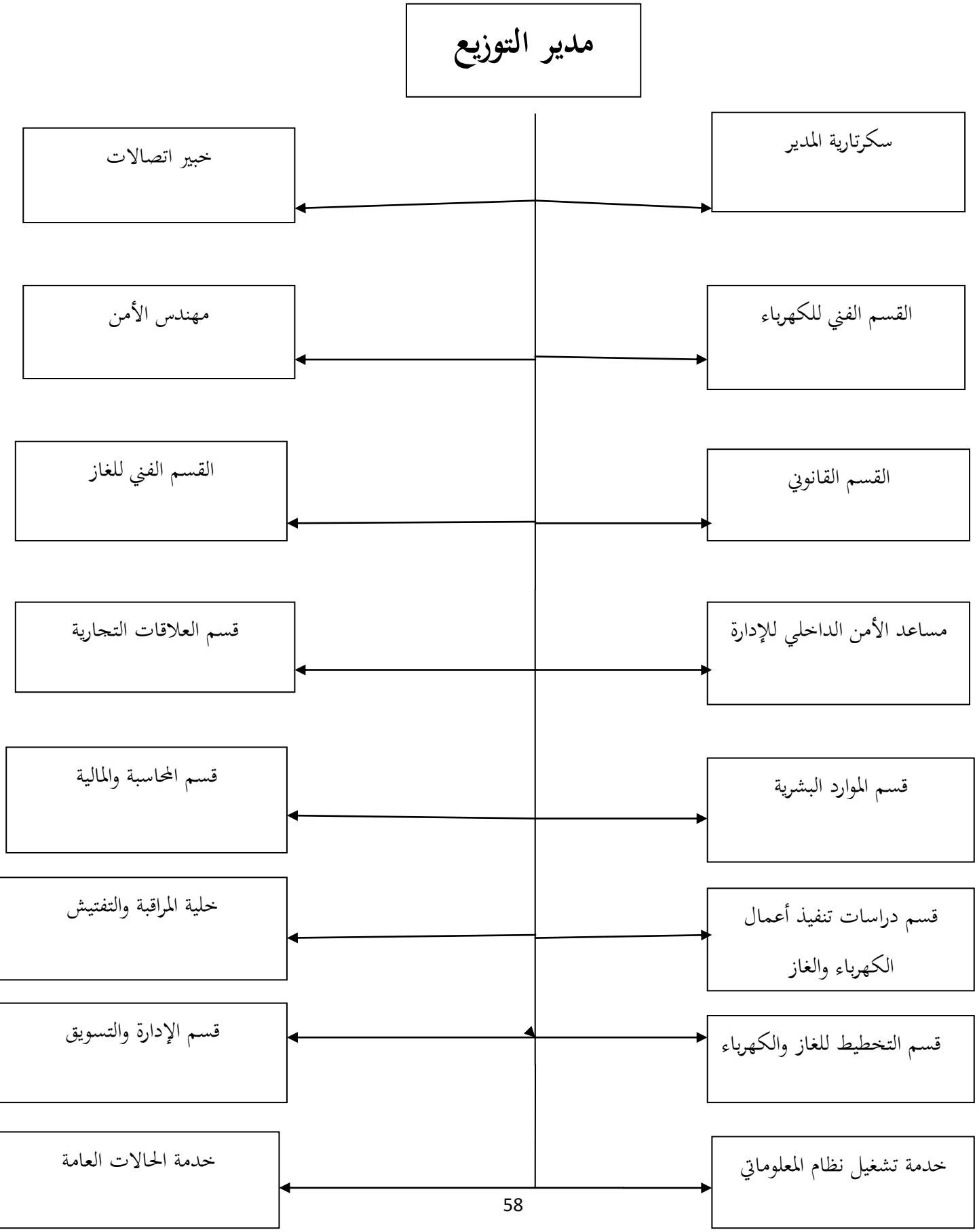

❖ منظمة قسم المحاسبة والمالية:

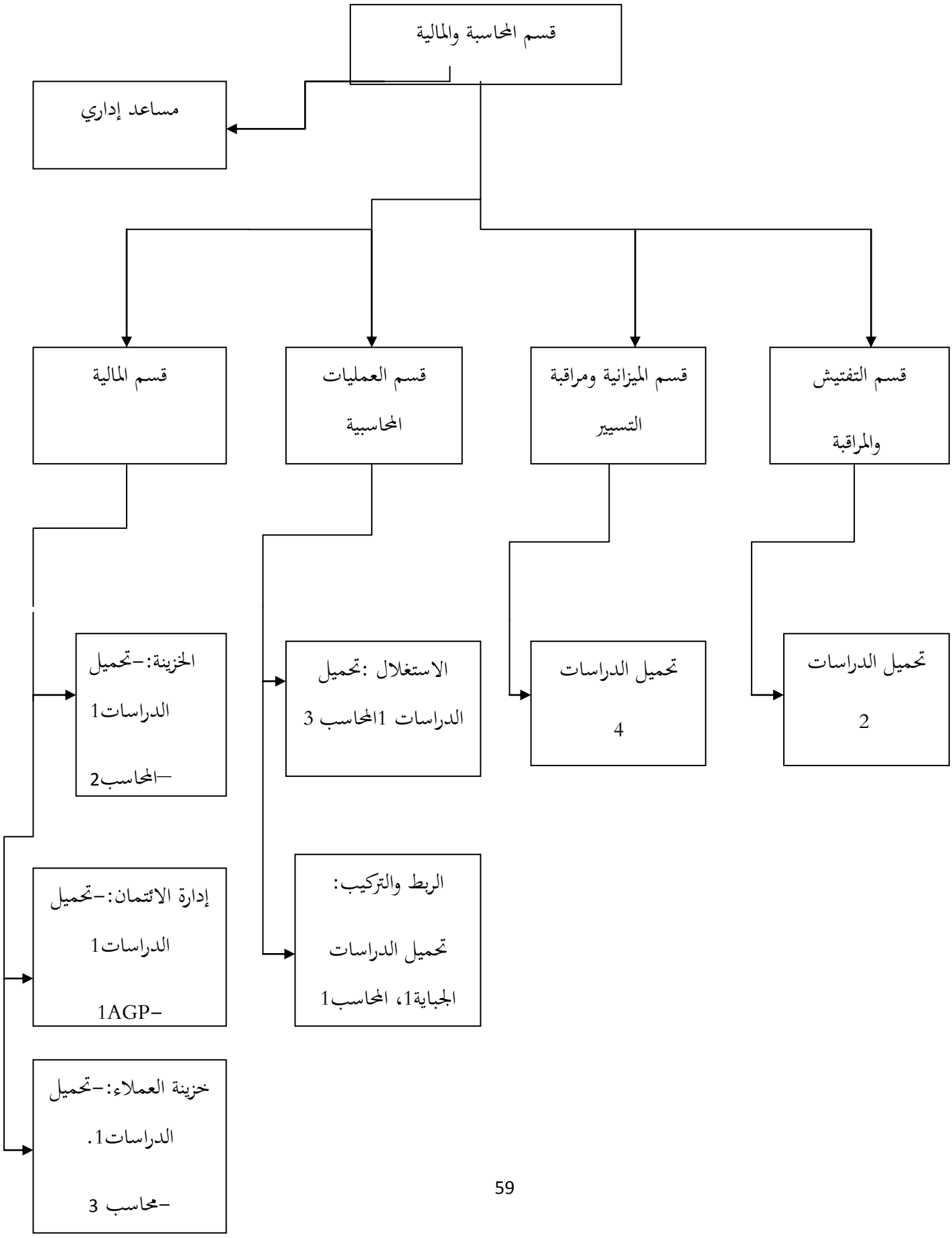

1/قسم المالية والمحاسبة:

❖ **المهمة والمسؤوليات:**

- **قسم المالية:**

– ضمان القوانين اللامركزية

– متابعة حسابات أمين الخزينة ومراقبة الحسابات البنكية و البريدية

– وضع توقعات التدفقات النقدية على المدى القصير

– تنفيذ التسويات المصرفية ccp

– متابعة قواعد وقوانين الأسواق (إدارة الالتزامات).

– مركزية الخزينة.

– تحل الصحف و بيانات إدارية و خدمة التشغيل DFC للمحاسبة.

2/قسم الميزانية و مراقبة التسيير:

–إعداد الميزانية السنوية DDU.

–إعداد لوحة القيادة و تقرير نشاطات DD.

–إنتاج معايير الامتياز و العلاقات مع CREG.

3/قسم العمليات المحاسبية:

3-1 **الاستغلال:**

–التأكد من تحقيق و مراقبة العمليات المحاسبية.

-ضمان السيطرة على القيود المحاسبية المتعلقة SGC،P40

- مراقبة صناديق الوكالات .
- تقديم حسابات الصناديق.
- الحفاظ على الكتب القانونية.

3-2/ الربط والترتيب:

- تفسر النتائج المحاسبية لل DD.
- توفير وضمان وتبرير إجراء الحسابات.
- توفير النشاط المالي اللامركزي.
- إبقاء ملف رأس المال أو الملكيات.
- ضمان ارتباط مع مكاتب المحاسبة الأخرى ومقرSD .
- الإشراف (طريقة الملكية أو طريقة خارجية) قوائم الجرد (الأسهم ،الاستثمارات والعملاء.....الخ)

4/ قسم التفتيش والمراقبة:

مسؤولة عن الامتثال لنقل الأنشطة ودعمها في المعايير التنظيمية المطلوبة وتعمل على:

- إدارة العمل.

- إدارة العملاء.

- قبض وتقريب الحسابات.

- احترام الإجراءات.

- مراقبة الصندوق.

المبحث الثاني:عرض الميزانية المالية والتشخيص المالي لمديرية توزيع الكهرباء والغاز بمستغانم

المطلب الأول:اعداد الميزانية المالية وجدول حسابات النتائج لDD مستغانم

الميزانية هي وثيقة محاسبية التي تغطي جميع الموجودات والمطلوبات التي لديها شركة في نهاية سنة معينة يجب على جميع الشركات تقديم بياناتها المالية.والميزانية هي الصورة الفوتوغرافية لوضعية المؤسسة في وقت ما لديها جانبين ،الجانب الأول ويسمى الأصول وفيه استعمالات الأموال والجانب الثاني وفيه الخصوم وفيه مصادر الأموال.

الجدول رقم (4): الميزانية المالية لمؤسسة توزيع الكهرباء والغاز :

الأصول	المبالغ	الخصوم	المبالغ
التثبيتات المعنوية		**الأموال الخاصة**	**3717407400.47**
الأراضي	568451.76	**رأس المال.**	4054018433.03
عمليات ترتيب و تهيئة	12189738.19	**فوارق اعادة التقييم.**	**387216742.15**
البناءات.	69937132.39	**النتيجة الصافية.**	**-66205741819**
المنشات التقنية و المعدات.	277417645912		
تثبيتات معنوية أخرى.	107470259372	**خصوم غيرجارية**	

التثبيتات الجاري انجازها	1918868764.38	الاقتراضات و ديون مالية. المؤونات و المنتوجات	**1462765998.88** **23532446816.37**
مجموع الأصول غير الجارية	**5840443136.56**	**مجموع الخصوم غير الجارية**	**2499523415.25**
أصول جارية **مخزون جاري** **الحسابات الدائنة و التسديدات** **المماثة.** **الزبائن** **المدينون الآخرون** **الضرائب** **الخزينة**	483000.00 1029326070.47 36865692.90 9394186.43 96200765.05	**خصوم جارية** **الموردون و الحسابات الدائنة.** **الضرائب** **ديون أخرى** **خزينة الخصوم**	282082867.03 55854565.99 457844602.67 0.0
مجموع الأصول الجارية	**1172269714.85**	**مجموع الخصوم الجارية**	**795782035.69**
مجموع العام للأصول	**7012712851.41**	**المجموع العام للخصوم**	**7012712851.41**

المصدر :من إعداد الطالب استنادا على وثائق المؤسسة.

الجدول رقم(5):ميزانية الأصول لمؤسسة توزيع الكهرباء والغاز :

ميزانية الأصول لثلاث سنوات

الأصول	المبلغ الصافي لسنة2012	المبلغ الصافي لسنة2013	المبلغ الصافي لسنة2014
الأصول غير الجارية			
حالة الاقتناء			
التثبيتات غير المعنوية			
مصاريف التنمية القابلة للتثبيت			
برمجيات المعلوماتية وماشابهها			
التثبيتات المعنوية الأخرى			
التثبيتات المعنوية			
الأراضي	568451.76	568451.76	568451.76
عمليات ترتيب وتهيئة الأراضي	12189735.19	11726981.4	11264227.74
البناءات	69937132.39	67553284.83	65169437.26
المنشآت التقنية، المعدات والأدوات الصناعية	2764176459.12	3109239930.77	3125468783.01
تثبيتات معنوية أخرى	1074702593.72	2575640624.74	3887706360.87
التثبيتات في شكل ممتاز التثبيتات			

التثبيتات الجاري انجازها	1918868764.38	1987701034.25	2400684676.73
التثبيتات المالية			
سندات المقومة بواسطة المعادلة(المؤسسة)			
سندات المساهمة والحسابات الدائنة			
سندات التثبيتات الأخرى			
القروض وأصول مالية أخرى جارية			
مجموع الأصول غير الجارية	**5840443136.56**	**7752430307.79**	**9580861937.37**
أصول جارية			
مخزون جاري	**483000.00**	**416008.99**	**215840.50**
الحسابات الدائنة والتسديدات المماثلة			
الزبائن	1029326070.47	1257245359.42	1357651153.54
الجسابات الدائنة على المؤسسة	0.00	0.00	0.00
المدينون الآخرون	36865692.90	4075447.96	18864826.31
الضرائب	9394186.43	61537419.27	30300236.40
أصول جارية أخرى		0.00	0.00
الإمكانيات المماثلة			
التوظيفات			

الخزينة	96200765.05	192850458.16	227927985.52
مجموع الأصول الجارية	**1172269714.85**	**1516124693.80**	**1634960042.27**
المجموع العام للأصول	**7012712851.41**	**9268555001.59**	**11215821979.64**

المصدر:من إعداد الطالب استنادا على وثائق المؤسسة.

الجدول رقم(6):ميزانية الخصوم لمؤسسة توزيع الكهرباء والغاز :

ميزانية الخصوم لثلاث سنوات

الخصوم	**المبلغ لسنة2012**	**المبلغ لسنة2013**	**المبلغ لسنة2014**
الأموال الخاصة			
راس المال الصادر	4054018433.03	5630211647.7	7812637917.87
رأس مال غير مطلوب			
علاوات واحتياطات			
فوارق إعادة التقييم	387216742.15	387216742.15	387216742.15
النتيجة الصافية	**-662057418.19**	**-295006379.98**	**-1403505224.75**
أموال خاصة أخرى	-61770356.52	36839648.93	-22581089.45
مجموع الأموال الخاصة	**3717407400.47**	**5759261658.78**	**6773768345.82**

خصوم غير جارية			
الاقتراضات وديون مالية	146276598.88	141009.50	158673210.46
الضرائب المؤجلة والمؤونات			
المؤونات والمنتوجات المسجلة من قبل	2353246816.37	2528906022.68	2714058268.97
مجموع الخصوم غير الجارية	**2499523415.25**	**2529047032.18**	**2872731479.43**
خصوم جارية			
الموردون والحسابات ت الدائنة	282082867.03	432741537.99	871449684.12
الضرائب	55854565.99	47404129.18	50050872.85
ديون على الشركة	0.00	0.00	0.00
ديون أخرى	457844602.67	500100643.46	647821597.42
خزينة الخصوم	0.00	0.00	0.00
مجموع الخصوم الجارية	**795782035.69**	**980246310.63**	**1569322154.39**
المجموع العام للخصوم	**7012712851.41**	**9268555001.59**	**11215821979.64**

المصدر:من إعداد الطالب استنادا على وثائق المؤسسة.

الجدول رقم(7):جدول حسابات النتائج لمؤسسة توزيع الكهرباء والغاز:

جدول حسابات النتائج لثلاث سنوات

البيان	المبالغ سنة 2012	المبالغ اسنة2013	المبالغ لسنة 2014
المبيعات والمنتوجات الملحقة	2669523437.73	4199984193.82	3775885059.81
تغير المخزونات والمنتوجات الجارية	0.00	0.00	0.00
منح الاستغلال	0.00	0.00	0.00
إنتاج السنة المالية	**2669523437.73**	**4199984193.82**	**3772885059.81**
المشتريات المستهلكة	-18990707.08	-3015905449.22	-3301171029.67
أداءات ومنتوجات مخصصة للطاقة والمواد	-1683377900.55	0.00	0.00
الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى	-166659216.51	-915325166.55	-974849719.94
أداءات على الخدمات	-641866443.13	0.00	0.00
استهلاك السنة المالية	**-2510894267.27**	**-3931230615.77**	**-4276020749.61**
القيمة المضافة للاستغلال	**2483873514.14**	**268753578.05**	**-500135689.80**
أعباء المستخدمين	-494021874.76	-574556956.94	-566178083.43
الضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة	-44218725.00	-53539454.52	-58479038.83
أداءات مقدمة وضرائب ورسوم	0.00	0.00	0.00
الفائض الإجمالي للاستغلال	**1945632914.38**	**-359342833.41**	**-1124792812.06**

المنتجات العملياتية الأخرى	62608898.49	90412072.87	111014720.75
أداءات أخرى	0.00	0.00	0.00
الأعباء العملياتية الأخرى	-1465847.83	-19675564.51	-27407770.23
أداءات أخرى مقدمة	-479612.10	0.00	0.00
مخصصات الاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة	-345871437.30	-361466402.88	375228296.85
أعباء الاهتلاكات ومؤونات القيم الأخرى	-45860710.31	0.00	0.00
إعادة خسائر القيم والمؤونات	58991541.86	355066347.95	12908933.64
مخصصات الاهتلاكات ومؤونات أخرى	0.00	0.00	0.00
تقديم أداءات للقطاع الثانوي	0.00	0.00	0.00
أداءات مقدمة لقطاع ثانوي	0.00	0.00	0.00
النتيجة العملياتية	**1719896069.60**	**-295006379.98**	**-1403505224.75**
تقديم خدمات على المصاريف المالية	0.00	0.00	0.00
أداءات مقدمة على المصاريف المالية	0.00	0.00	0.00
النتيجة المالية	**0.00**	**0.00**	**0.00**
النتيجة العادية قبل الضرائب	**1719896069.60**	**-295006379.98**	**-1403505224.75**
الضرائب الواجب دفعها على النتيجة العادية	0.00	0.00	0.00
ضرائب أخرى على النتيجة	0.00	0.00	0.00
مجموع منتجات الأنشطة العادية	2791123878.08	4645462614.64	3899808714.20
مجموع أعباء الأنشطة العادية	-3442812474.57	-4940468994.62	-5303313938.95

النتيجة الصافية للأنشطة العادية	**1719896069.60**	**295006379.98**	**-1403505224.75**
عناصر المنتوجات غير العادية	0.00	0.00	0.00
عناصر الأعباء غير العادية	0.00	0.00	0.00
منتوجات وأعباء العناصر غير العادية	-10368821.70	0.00	0.00
النتيجة غير العادية	**0.00**	**0.00**	**0.00**
النتيجة الصافية للسنة المالية	**-662057418.19**	**-295006379.98**	**-1403505224.75**

المصدر:من إعداد الطالب استنادا على وثائق المؤسسة.

المطلب الثاني: حساب مؤشرات التوازن المالي لمديرية توزيع الكهرباء والغاز بمستغانم.

- **دراسة رأس المال العامل FR:**

يحسب على النحو التالي:

الطريقة الأولى:

رأس المال العامل= أموال دائمة – أصول ثابتة

الجدول رقم (8):حساب رأس المال العامل:

السنوات	سنة 2012	سنة 2013	سنة 2014
أموال دائمة –	6216930815.72	8288308690.96	9646499825.25
أصول ثابتة	5840443136.56	7752430307.79	9580861937.37
رأس المال العامل	**376487679.160**	**535878383.170**	**65637887.8800**

المصدر:من إعداد الطالب استنادا على وثائق المؤسسة.

الطريقة الثانية:

رأس المال العامل= أصول متداولة –ديون قصيرة الأجل

الجدول رقم (9):حساب رأس المال العامل:

البيان	سنة 2012	سنة 2013	سنة 2014
أصول متداولة –	1172269714.85	1516124693.80	1634960042.27
ديون قصيرة الأجل	795782035.69	930246310.63	1569322154.39
رأس المال العامل	**376487679.160**	**535878383.170**	**65637887.8800**

المصدر:من إعداد الطالب استنادا على وثائق المؤسسة.

- بما أن رأس المال ايجابي أي اكبر من الصفر،فهذا يعني أن المؤسسة في وضعية جيدة وملائمة وتتمثل في قدرة السداد، أي يمكن ملاحظة أن هناك زيادة في السيولة قصيرة الأجل على التزامات قصيرة الأجل،تدل على وجود هامش أمان لدى المؤسسة ،و هي وضعية مناسبة بالنسبة للمقدرة على السداد،لأن المؤسسة يمكن أن تواجه في أي وقت تسديد ديونها،لأنه مؤشر ايجابي يدل على قدرة المؤسسة على تسديد ديونها،كما يدل على أن المؤسسة تمول استثماراتها بالأموال الدائمة.

- **احتياج راس المال العامل:BESOIN DE FONDS DE ROULEMENT**

احتياج رأس المال العامل= أصول جارية – خصوم جارية

الجدول رقم (10):حساب احتياج رأس المال العامل:

البيان	سنة 2012	سنة 2013	سنة 2014
أصول جارية –	1172269714.85	1516124693.80	1634960042.27
خصوم جارية	795782035.69	930246310.63	1569322154.39
احتياج رأس المال العامل	**376487679.160**	**585878383.170**	**65637887.8800**

المصدر:من إعداد الطالب استنادا على وثائق المؤسسة.

- احتياج رأس المال العامل الموجب:هذا يدل على أن المؤسسة بحاجة إلى مصادر أخرى تزيد مدتها عن السنة و ذلك لتغطية احتياجات الدورة و تقدر قيمة تلك المصادر قيمة احتياجات رأس المال العامل مما يتوجب وجود رأس مال عامل موجب لتغطية العجز.
  - **الخزينة :**

الخزينة =رأس المال العامل –احتياج رأس المال العامل

الجدول رقم(11): حساب الخزينة:

البيان	سنة 2012	سنة 2013	سنة 2014
رأس المال العامل –	376487679.160	585878383.170	65637887.8800
احتياج رأس المال العامل	376487679.160	585878383.170	65637887.8800
الخزينة	0	0	0

المصدر:من إعداد الطالب استنادا على وثائق المؤسسة.

- الخزينة الصفرية:إذا كانت الخزينة صفرية هذا يعني أن رأس المال العامل مساوي لاحتياج رأس المال العامل،وهي الوضعية المثلى للخزينة لأنه لا يوجد إفراط أو تبذير الأموال مع عدم وجود احتياجات في نفس الوقت.

المطلب الثالث:التحليل بواسطة النسب المالية

1)نسبة السيولة:

1-1 نسبة السيولة العامة = مجموع الأصول المتداولة/ديون قصيرة الأجل

الجدول رقم (12):حساب نسبة السيولة العامة:

البيان	سنة 2012	سنة 2013	سنة 2014
مجموع الأصول المتداولة /ديون قصيرة الأجل	1172269714.85 795782035.69	1516124693.80 980246310.63	1634960042.27 1569322154.39
نسبة السيولة العامة	**%1.4731**	**%1.5467**	**%1.0419**

المصدر:من إعداد الطالب استنادا على وثائق المؤسسة.

- نسبة السيولة العامة أكبر من الواحد هذا يعني أنها ايجابية ،لكنها تتناقص من سنة إلى أخرى وهذه إشارة سلبية بالنسبة للمؤسسة.

1-2 نسبة السيولة المختصرة =(أصول قصيرة الأجل- مخزونات) /القروض قصيرة الأجل

الجدول رقم(13): حساب نسبة السيولة المختصرة:

البيان	سنة 2012	سنة 2013	سنة 2014
أصول قصيرة الأجل-	1172269714.85	1516124693.80	1634960042.27

المخزونات /ديون قصيرة الأجل	483000.00 795782035.69	416008.99 980246310.63	215840.50 1569322154.39
نسبة السيولة المختصرة	**%1.4725**	**%1.5467**	**%1.0417**

المصدر:من إعداد الطالب استنادا على وثائق المؤسسة.

- هذه النسبة أكبر من الواحد أي التحقق من تغطية الديون قصيرة الأجل بواسطة الحقوق خاصة في المؤسسات ذات المخزون البطيء،وهي تتناقص من سنة إلى أخرى.

1-3 نسبة السيولة الفورية = النقدية /ديون قصيرة الأجل

الجدول رقم (14): حساب نسبة السيولة الفورية:

البيان	**سنة 2012**	**سنة 2013**	**سنة 2014**
النقدية/ ديون قصيرة الأجل	96200765.05 795782035.69	192850458.16 980246310.63	227927985.52 1569322154.39
نسبة السيولة الفورية	**%0.1209**	**%0.1968**	**%0.1453**

المصدر:من إعداد الطالب استنادا على وثائق المؤسسة.

- نسبة السيولة الفورية هي نسبة قدرة المؤسسة على الدفع الفوري من موجوداتها لسداد ديونها وهي ترتفع من سنة إلى أخرى.

1-4 نسبة قابلية السداد =مجموع الأصول/ مجموع الديون

الجدول رقم(15): حساب نسبة قابلية السداد:

البيان	سنة 2012	سنة 2013	سنة 2014
مجموع الأصول/ مجموع الديون	7012712851.41 942058634.57	9268555001.59 980387323.13	11215821979.64 1727995364.85
نسبة قابلية السداد	**%7.4441**	**%9.4540**	**%6.4907**

المصدر:من إعداد الطالب استنادا على وثائق المؤسسة.

- كلما انخفضت هذه النسبة دلت على قدرة المؤسسة على تسديد ديونها،بحيث تعبر على ديون الغير لدى المؤسسة،وبالتالي خطر أكبر للحصول على ديون أخرى في حالة طلبها،وبالتالي فهذه النسبة تقيس قدرة المؤسسة على تلبية التزاماتها.

2/ نسبة النشاط:

2-1 معدل دوران الأصول =صافي المبيعات /الأصول المتداولة

الجدول رقم (16):حساب معدل دوران الأصول لنسبة النشاط:

البيان	سنة 2012	سنة 2013	سنة 2014
صافي المبيعات/ **الأصول المتداولة**	2669523437.73 1172269714.85	4199984193.82 1516124693.80	3775885059.81 1634960042.27
معدل دوران الأصول	**2.2773**	**2.7703**	**2.3095**

المصدر:من إعداد الطالب استنادا على وثائق المؤسسة.

- تعبر هذه النسبة على مدى كفاءة إدارة هذا النوع من الأصول، وهذه النسبة تقريبا ثابتة

3/نسبة والاستقلالية المالية:

3-1 نسبة التمويل الدائم =الأموال الدائمة /الأصول الثابتة

الجدول رقم (17):حساب نسبة التمويل الدائم الخاصة بالاستقلالية المالية:

البيان	سنة 2012	سنة 2013	سنة 2014
الأموال الدائمة/ الأصول الثابتة	6216930815.72 5840443136.56	8288308690.96 7752430307.79	9646499825.25 9580861937.37
نسبة التمويل الدائم	**%1.0645**	**%1.0692**	**%1.0069**

المصدر:من إعداد الطالب استنادا على وثائق المؤسسة.

- حتى تكون هذه النسبة كمؤشر ايجابي للمؤسسة فانه يجب أن تكون قيمتها تساوي الواحد على الأقل ،أي قيمة الأموال الدائمة مساوية لقيمة الأصول الثابتة، وهو ما يجعل رأس المال العامل معدوم،وهنا هي أكبر من الواحد لكنها تتناقص من سنة إلى أخرى.

3-2 نسبة التمويل الذاتي =الأموال الخاصة/الأصول الثابتة

الجدول رقم (18): حساب نسبة التمويل الذاتي الخاصة بالاستقلالية المالية

البيان	سنة 2012	سنة 2013	سنة 2014
الأموال الخاصة/ الأصول الثابتة	3717407400.47 5840443136.56	5759261658.78 7752430307.79	6773768345.82 9580861937.37
نسبة التمويل الذاتي	**%63.64**	**%74.28**	**%70.70**

المصدر:من إعداد الطالب استنادا على وثائق المؤسسة.

- هذه النسبة تدل على الاستقلالية المالية للمؤسسة في تمويل استثماراتها وهي جيدة.

3-3نسبة الاستقلالية المالية =الأموال الخاصة/مجموع الديون

الجدول رقم (19): حساب نسبة الاستقلالية المالية:

البيان	سنة 2012	سنة 2013	سنة 2014
الأموال الخاصة/	3717407400.47	5759261658.78	6773768345.82
مجموع الديون	604121201.55	500241652.96	806494807.88
نسبة الاستقلالية المالية	%6.15341324047	%11.5129590363	%8.39902288227

المصدر:من إعداد الطالب استنادا على وثائق المؤسسة.

3-4 نسبة التمويل الخارجي= مجموع الديون /مجموع الخصوم

الجدول رقم (20): حساب نسبة التمويل الخارجي الخاصة بالاستقلالية المالية:

البيان	سنة 2012	سنة 2013	سنة 2014
مجموع الديون/	942058634.57	980387323.13	1727995364.85
مجموع الخصوم	7012712851.41	980246310.63	11215821979.64
نسبة التمويل الخارجي	**%0.1344**	**%0.1058**	**%0.1541**

المصدر:من إعداد الطالب استنادا على وثائق المؤسسة.

- كلما قلت هذه النسبة زادت من الممولين في قدرة المؤسسة بالوفاء بديونها.

4/نسبة المردودية:

4-1 نسبة المردودية المالية =النتيجة الصافية / مجموع الأصول

الجدول رقم (21): حساب نسبة المردودية المالية:

البيان	سنة 2012	سنة 2013	سنة 2014
النتيجة الصافية/ مجموع الأصول	-662057418.19 7012712851.41	-295006379.98 9268555001.59	-1403505224.75 11215821979.64
نسبة المردودية المالية	%0.009440817444	%-0.003182873489	%-0.1251361895

المصدر:من إعداد الطالب استنادا على وثائق المؤسسة.

4-2 نسبة المردودية الاقتصادية =النتيجة الصافية /مجموع الأصول

الجدول رقم (22): حساب نسبة المردودية المالية:

البيان	سنة 2012	سنة 2013	سنة 2014
النتيجة الصافية/ مجموع الأصول	-662057418.19 7012712851.41	-295006379.98 9268555001.59	-1403505224.75 11215821979.64
نسبة المردودية الاقتصادية	**%-0.009440817444**	**%-0.003182873489**	**%-0.1251361895**

المصدر:من إعداد الطالب استنادا على وثائق المؤسسة.

4-3 نسبة المردودية التجارية =النتيجة الصافية /رقم الأعمال خارج الضرائب

الجدول رقم (23):حساب نسبة المردودية التجارية:

البيان	سنة 2012	سنة 2013	سنة 2014
النتيجة الصافية/	-662057418.19	-295006379.98	-1403505224.75
رقم الأعمال خارج الضريبة	2669523437.73	4199984193.82	3775885059.81
نسبة المردودية التجارية	**%-0.24800584584**	**%-0.00702392642**	**%-0.37170231681**

المصدر:من إعداد الطالب استنادا على وثائق المؤسسة.

- كل نسب المردودية سالبة وهذا يدل على وضعية سيئة جدا .

خلاصة الفصل

يعتبر هذا الفصل محاولة بسيطة لتجسيد أهم ما تم التطرق إليه في الفصليين النظريين على أرض الواقع ،من خلال دراسة في الجزء الأول من هذا الفصل ،حيث قمنا بتقديم مديرية توزيع الكهرباء والغاز بمستغانم ،ثم قمنا بعرض الميزانية المالية . وتطرقنا إلى دراسة مؤشرات التوازن المالي خلال نفس الفترة ومن خلال هذه المؤشرات اكتشفنا أن مديرية توزيع الكهرباء والغاز بمستغانم في وضعية ملائمة وهذا على حسب رأس المال العامل لأنه ايجابي،وفيما يخص احتياجات رأس المال العامل فهو كذلك موجب ،وهذا يدل على حاجة المؤسسة إلى مصادر أخرى تزيد مدتها عن السنة ،أما فيما يخص الخزينة فهي في وضعية مثلى لأن رأس المال العامل يساوي احتياجات رأس المال العامل.

وتطرقنا كذلك إلى التشخيص عن طريق استخدام أهم النسب المالية وحللناها لاكتشاف الوضعية الحالية والحقيقة لمديرية توزيع الكهرباء والغاز بمستغانم.

خاتمة عامة

خاتمة عامة:

إن التطور الاقتصادي السريع الذي يشهده العالم أصبح يمثل عائق وتهديد على المؤسسة الاقتصادية،ولكي تفرض المؤسسة مكانتها يتوجب عليها معالجة أدائها المالي وتقييمه وفقا للفرضيات والأهداف المسطرة،وذلك باعتمادها على المؤشرات المالية والمحاسبية والاقتصادية،واستخدامها بطريقة تتفق مع حاجياتها وأهدافها ،لأن هذه الأخيرة لها تأثير خاص على قيمة وأداء المؤسسة.

وبما أن تقييم الأداء المالي هو أحد اهتمامات وأولويات المؤسسة،فعلى المؤسسة أن تقيمه بطريقة تتماشى مع التحديات المتزايدة واللامتناهية التي تواجهها على الصعيد الداخلي والخارجي وذلك باستخدامها الأمثل للمعلومات،وعلى هذا الأساس تعد المعلومة المالية عنصر أساسي في دعم العمل وتقييم الأداء في المؤسسة،فبقدر ما تتوفر عليه هذه المعلومة من جودة ودقة وشمولية بقدر ما تزداد الرشادة في الأداء المالي داخل المؤسسة.

وبعد التعرف على مختلف جوانب الموضوع يمكننا استخلاص النتائج التي توصلنا إليها، مع الرجوع إلى الفرضيات التي سبق وضعها وذلك بهدف تأكيدها أو نفيها مع إعطاء بعض الاقتراحات.

فبعد دراستنا للفصل الأول وتشخيص الدراسة الميدانية داخل المؤسسة، فان تقييم الأداء المالي يسمح لنا بمعرفة المشاكل وتحديد الثغرات الموجودة بطريقة دقيقة ،وبالتالي فإنها تساعد على اتخاذ القرارات التصحيحية اللازمة،نؤكد الفرضية الأولى، لأن تقييم الأداء المالي للمؤسسة يعتبر قياسا للنتائج المحققة أو المنتظرة في ضوء معايير محددة .

أما فيما يخص الفرضية الثانية:إن من أسباب تقييم الأداء المالي هو ضمان بقاء واستمرارية المؤسسة فهذه فرضية صحيحة لأن من أحد أسباب تقييم الأداء المالي هو تحديد مستوى تحقيق الأهداف من خلال قياس

ومقارنة النتائج ومعالجتها،والمؤسسة تهدف إلى تقييمه عن طريق تصحيح وتعديل الإستراتيجية والخطة الموضوعة وترشيد استخدامات الموارد المتاحة،وهذا يساهم في بقائها وضمان استمراريتها.

أما الفرضية الثالثة:فهي تؤكد على الملائمة وصلاحية المعلومة وهي صحيحة لأن صلاحية المعلومة هي الصلة الوثيقة بمقياس كيفية ملائمة نظام المعلومات لاحتياجات المستفيدة منها بصفة جيدة، أي أن تكون المعلومة ملائمة ومطابقة لحاجة المستفيد لكونها البدائل المتاحة وهي بذلك تساعده في العمل الذي يقوم به.

النتائج المتوصل إليها من خلال الدراسة:

- تقييم الأداء المالي يسمح لنا بمعرفة المشاكل وتحديد الثغرات الموجودة بطريقة دقيقة .
- تقييم الأداء المالي يحدد الوضعية الصحيحة للمؤسسة .
- المؤشرات المالية هي مؤشرات تستعمل لتشخيص الوضع المالي للمؤسسة.
- المعلومة المالية هي معطيات موضوعية و أرقام تخص المؤسسة ويختلف طابعها حسب طبيعة نشاط المؤسسة.
- يجب أن تكون المعلومة المالية في المؤسسة دقيقية وشاملة وملائمة وموضوعية.
- يجب أن تكون المعلومة المالية ذات جودة عالية لتحقيق الرشادة والأهداف المسطرة.

الاقتراحات:

1-على مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز ان تحرص على رفع مستواها وأن تتخلص من النظام القديم لأنه يجعلها في وضعية سيئة.

2- على أن المؤسسة أن تلجأ إلى مصادر أخرى تزيد مدتها عن السنة و ذلك لتغطية احتياجات الدورة .

3- ضرورة اعادة هيكلة بعض المستويات الخاصة بمهنة المحاسبة ونظامها الداخلي.

4-اقتراح تكوين مصلحة متخصصة بترقية نظام المعلومات بشكل يتماشى مع التطورات التكنولوجية وذلك من أجل الحصول على معلومات أكثر دقة.

5- زيادة نسبة من ثمن الغاز لتغطية بعض الخسائر.

أفاق البحث:

على الرغم من أننا لم نلم جميع الجوانب المتعلقة بهذا الموضوع ولم نستطع إعطاء جميع الحلول للمشاكل التي ترتبط به، إلا أن قيمته تكمن في كونه حلقة من سلسلة الأبحاث التي تتناول الإشارة إلى أثر جودة المعلومة المالية على تقييم الأداء المالي بما يخدم أهداف المؤسسة لذا يجب أن نستكمل هذه السلسلة بأبحاث أخرى .

قائمة المراجع

قائمة المراجع

1. المراجع باللغة العربية:

أ- الكتب:

- أحمد زكي البدوي (1992)، "معجم مصطلحات اجتماعية"، مكتبة لبنان، بيروت.
- أحمد عطا الله قطامين (1996)، التخطيط الاستراتيجي والإدارة الاستراتيجية (مفاهيم ونظريات وحالات تطبيقية)، الطبعة الأولى، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الأردن.
- أحمد محمد المصري،" الإدارة الحديثة"، لاتصالات، المعلومات ،القرارات"، مؤسسة شباب الجامعة، مصر.
- إلياس بن الساسي ويوسف قريشي (2011)، التسيير المالي (الإدارة المالية)، الطبعة الثانية، الجزء الثاني، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن.
- إيمان فاضل السمرائي (2002)، "هيثم محمد الزعبي، "نظم المعلومات الإدارية"، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان.
- بوشاشي بوعلام (1997)، المنير في التحليل المالي وتحليل الاستغلال، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر .
- حسن لبيهي (1994)، التحكم المالي في المؤسسة الصناعية، مذكرة ماجستير، علوم التسيير، معهد العلوم الاقتصادية، الجزائر.
- حسين حريم (1997)، " السلوك التنظيمي" سلوك الأفراد في المنظمات".
- دونالد ووترز،(2002)،"101 طريقة لتطوير أداء الشركات"،الطبعة الأولى،دار الفاروق للنشر والتوزيع،مصر.

- الذرة عبد الباري إبراهيم (2003)، "تكنولوجيا أداء بشري في منظمات (منظمة العربية للتنمية إدارية)"، قاهرة، مصر .
- رواية حسن (2000)، "إدارة الموارد البشرية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.
- سليم الحسنى (1998)، "مبادئ نظم المعلومات الإدارية"، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان.
- السعيد فرحات جمعة،(2002)،"الأداء المالي لمنظمات الأعمال"،الطبعة الأولى،دار المريخ للنشر،الرياض.
- طارق طه، التنظيم (2006)،"النظرية، الهياكل، التطبيقات"، دار الفكر الجامعي، مصر.
- عبد المقصود لبيان (1997)،" مدخل إلى نظام معلومات المحاسبة"، دار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، مصر .
- عبد المقصود لبيان وآخرون (2003)، "المحاسبة وتكنولوجيا المعلومات(نظام معلومات المحاسبة وتطبيقها على الحساب)"، جامعة الإسكندرية .
- علاء فرحات الطالب (2011)،" الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي"، دار الصفاء، عمان
- علي السلمي، السياسات (1995)، "الإدارية في عصر المعلومات"، عمان.
- علي محمد منصور (1999)، "مبادئ الإدارة،"أسس ومفاهيم"، مجموعة النيل العربية، ط1، مصر.
- كامل السيد، فادي حجازي (1998)، "المعلومات الإدارية"، عمان.
- مجيد الكرخي (2007)، تقويم الأداء المالي باستخدام النسب المالية، دار المنهج للنسر والتوزيع، عمان، الأردن.
- محمد السعيد خشبة (1990)، "نظم المعلومات والمفاهيم التكنولوجيا"، دار المعارف، مصر.

- محمد القيومي محمد (1998)،" نظام المعلومات المحاسبية في المنشأة المالية"، المكتب الجامعي.
- محمد محمود الخطيب (2009)، "الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات"، دار الحامد، عمان.
- منصور حامد محمود، ثناء عطية فراج (1994)، المراجعة الادارية وتقويم الأداء، جامع القاهرة التعليم المفتوح، مصر .
- منير صالح الهندي (1991)، الإدارة المالية: مدخل تحليلي معاصر، المكتب العربي الحديث، الطبعة الثانية، الإسكندرية.

ب- **الرسائل والأطروحات الجامعية:**

- بن حمود يوسف (2010)، "تخطيط استراتيجي للموارد البشرية على مستوى المؤسسة ودوره في تحسين أداء الأفراد"، مذكرة ماجستير، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم
- بن خروف جليلة (2008- 2009)، دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات، مذكرة ماجستير، مالية المؤسسة، جامعة محمد بوفرة، بومرداس .
- ناصر محمد علي المجهلي (2008- 2009)، "خصائص المعلومة المحاسبية وأثرها في اتخاذ القرارات"، مذكرة ماجستير، جامعة باتنة .
- طاهر منصور،(2003)،"استراتيجيةالتنويع والأداء المالي"دراسة ميدانية في منشأة عراقية،دراسات العلوم الادارية،المجلد30،العدد الثاني.

ت- **الملتقيات:**

- محمد الصغير قريشي (22 و23 نوفمبر 2011)، عمليات المصادر الخارجية كمدخل لتحسين أداء المؤسسة الاقتصادية، مداخلة في الملتقى الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، الطبعة الثانية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة ورقلة.

- نمر محمد الخطيب، صديقي فؤاد (29 و30 نوفمبر 2011)، المؤتمر الدولي حول : الإصلاح المحاسبي في الجزائر، مدى انعكاس الإصلاح المحاسبي على جودة المعلومات المحاسبية والمالية تجربة الجزائر (النظام المحاسبي المالي SCF)، جامعة ورقلة، الجزائر.

ث- المجلات:

- دادن عبد الغني (2006)، قراءة في الأداء المالي والقيمة في المؤسسة الاقتصادية، مجلة الباحث، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة ورقلة، العدد 04، الجزائر.

2. المراجع باللغة الفرنسية:

- Jean pierre (1986), gestion financière, paris.
- P. Conso, R. Lavaud (1982), fonds de roulement et politique financier, Dunod, Paris.
- Stephane Griffiths (1996), gestion financière, Edition chihab, Alger.

الملاحق